المحاسبة عن القيمة العادلة فى البنوك التجارية
والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية
دراسة تطبيقية فى المملكة الأردنية الهاشمية

Fair Value Accounting For
Commercial Banks
And It's Disclosure According To
International Accounting Criteria
An Empirical Study In Jordan

دكتور / فهيم صالح لوندى

أستاذ المحاسبة المساعد بقسم المحاسبة

كلية العلوم الإدارية والمالية- جامعة البترا

قسم التكاليف ونظم المعلومات - كلية التجارة - جامعة طنطا

• تم إعداد هذا البحث بدعم من جامعة البترا

المحاسبة عن القيمة العادلة فى البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية دراسة تطبيقية فى المملكة الأردنية الهاشمية

Fair Value Accounting For Commercial Banks And It's Disclosure According To International Accounting Criteria An Empirical Study In Jordan

دكتور / فهيم صالح لوندى

أستاذ المحاسبة المساعد بقسم المحاسبة

كلية العلوم الإدارية والمالية- جامعة البترا

قسم التكاليف ونظم المعلومات - كلية التجارة - جامعة طنطا

الإطار العام للبحث

موضوع البحث:

يعتبر موضوع المحاسبة عن القيمة العادلة والافصاح عنها طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية من الموضوعات التى تستحق المزيد من الدراسة والبحث نظراً لحيوية هذا الموضوع وأهميته سواء على المستوى الأكاديمى، أو على مستوى التطبيق العملى فى القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك من منطلق أن قياس

القيمة العادلة والافصاح عنها يساهم فى توفير المعلومات المناسبة لترشيد عملية اتخاذ القرارات سواء للادارة بمستوياتها المختلفة أو للأطراف الأخرى ذات العلاقة أو الارتباط بالمنشأة، وهذا يعنى الارتقاء بالمحتوى الإعلامى للتقارير المالية ، وزيادة جودة المعلومات المحاسبية.

ورغم ذلك فلم تتمكن البحوث السابقة بصفة عامة من توفير معلومات نافعة إضافية بالافصاحات المعلنة عن بدائل القيمة العالة، وبصفة خاصة البيانات التى تمت تسويتها طبقاً لظروف التضخم[١] (المعيار ٣٣ والسلسلة المحاسبية المنشورة ١٩٠ والصادرة عن هيئة سوق المال الأمريكية)، (SFAS 33 and SEC Accounting Series Release 190)، وكذلك بيانات التقييم الخاصة باحتياطيات البترول والغاز (المعيار٩٦) وقد افترضت معظم هذه الدراسات أن افتقار المعلومات المحاسبية المعلنة إلى الجودة يرجع إلى خطأ فى القياس أو مناورة الإدارة، وهذا يؤدى إلى تحديد المسئولية عن قصور منفعة المعلومات للمستثمرين[٢]، واستمراراً فى اتجاه الافصاح عن القيمة العادلة فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية عام ١٩٩١م المعيار رقم ١٠٧ للافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية.

ومن هذا المنطلق فقد تم تخصيص هذا البحث لدراسة موضوع المحاسبة عن القيمة العادلة فى البنوك التجارية، والافصاح عنها طبقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، مع التطبيق على قطاع البنوك التجارية فى الأردن للأسباب الآتية :

1- See e.g.:

- Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Standards No.33, Financial Reporting and changing Prices, FASB, 1979.
- _____ , Statement of Financial Accounting Standards No. 82, An Amendment of FASB No. 33, FASB, 1984.
- _____ , Statement of Financial Accounting Standards No. 89. Financial Reporting and Changing Prices, FASB, 1986.
- _____ , Statement of Financial Accounting Standards No. 107. Disclosures about Fair Value of Financial Intruments, FASB, 1991.

2- Nelson, Karen K., Fair Value Accounting for commercial Banks: An Empirical Analysis of SFAS No. 107, The Accounting Review, April 1996, PP. 162-163 from :

- Bernard, V., Capital Markets Research in Accounting During the 1980's: A critical review. In University of Illinoins Golden Jubilee symposium , 72-120, edited by T. Frecka. Champaign, IL, 1989.

١- رغم أن المعايير المحاسبية الدولية التى تناولت موضوع المحاسبة عن القيمة العادلة والافصاح عنها تنطبق على جميع الشركات إلاَّ أنها تركز على الأدوات المالية، ومن ثم فإنها تعتبر مناسبة أكثر للتطبيق على قطاع البنوك .

٢- نظراً للدور الحيوى الذى تؤديه البنوك التجارية فى اقتصاديات الدول خاصة فى مجال النمو الاقتصادى فإنها تعتبر فى القلب من موضوع المحاسبة عن القيمة العادلة والافصاح عنها .

٣- تعتبر الأدوات المالية من العناصر الجوهرية لعمليات البنوك وللتقارير المالية.

٤- تعتبر الأدوات المالية من الوسائل التى يمكن أن تساهم بصورة فعالة في تنفيذ سياسات مالية معينة لأغراض الاصلاح الاقتصادى.

٥- إن التزام قطاع البنوك التجارية فى الأردن بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بالمحاسبة عن القيمة العادلة والافصاح عنها يؤدى إلى الارتقاء بجودة المعلومات المحاسبية وبالمحتوى الاعلامى للتقارير المالية التى تنشرها، وينعكس كل ذلك ايجاباً على اقتصاديات الأردن وخطط التنمية الاقتصادية سعياً نحو الرفاهة المنشودة من خلال توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات الهامة نحو الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الأردنية.

كما سيتناول الباحث تعميق وتأصيل المفهوم العلمى للقيمة العادلة والعلاقة بينها وبين القيمة السوقية والقيمة الدفترية ، وفحص وتقييم مدى كفاية متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة عن القيمة العادلة والافصاح عنها .

منهج البحث

سيعتمد الباحث أساساً على المنهج المختلط الذى يجمع بين المنهجين الاستنباطى والاستقرائى فى منهج واحد، وغالباً ما يتبع هذا المنهج فى اجراء البحوث التى تتناسب طبيعتها معه، حيث يتم فى البداية جمع البيانات والمعلومات المناسبة عن مشكلة البحث والتى يفترض أنه قد تم تحديدها بدقة، ويلى ذلك مرحلة استقراء هذه البيانات والمعلومات وتحليلها باستخدام أساليب التحاليل المختلفة سواء الكمية منها أو الوصفية بهدف استنباط الحقائق المرتبطة بالمشكلة، ومحاولة استخدام هذه الحقائق للوصول إلى النتائج التى تعتبر فى رأينا المؤشرات التى توصل إليها الباحث لعلاج مشكلة البحث بأسلوب علمى، وكذلك استنباط التوصيات التى يرى الباحث أنها مناسبة لعلاج المشكلة أو الوصول إلى التعميم والقواعد التى يمكن الاسترشاد بها أو تطبيقها فى المواقف المماثلة مستقبلاً.

حدود البحث

سيقتصر هذا البحث على دراسة موضوع المحاسبة عن القيمة العادلة والافصاح عنها طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة فقط بهذا الموضوع، كما ستقتصر الدراسة التطبيقية على قطاع البنوك التجارية فى الأردن فقط للأسباب والمبررات التى سبق إيضاحها عند عرض موضوع البحث، وقد تم اختيار العينة المناسبة والتى يعتقد الباحث أنها تمثل قطاع البنوك التجارية فى الأردن تمثيلاً جيداً إلى حد كبير بحيث تمثل البنوك الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وسيتم عرض ذلك عند اجراء الدراسة التطبيقية فى المبحث الثالث التزاماً بمعيار وضوح التسلسل الفكرى.

أهمية البحث

ترجع أهمية هذا البحث أساساً إلى أن القياس التقديرى للقيمة العادلة يؤدى إلى توفير معلومات مناسبة للأطراف ذات العلاقة، كما أن الافصاح عنها يؤدى إلى الارتقاء بالمحتوى الاعلامى للتقارير المالية، ومن ثم ترشيد القرارات مما ينعكس أثره على الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة مستوى الرفاهية.

كما أن اجراء الدراسة التطبيقية على قطاع البنوك التجارية الذى يمثل أحد الركائز الأساسية للاقتصاد القومى يزيد من أهمية هذا البحث، حيث أن أى خلل فى هذا القطاع لابد أن ينعكس سلباً على نمو الاقتصاد القومى، كما أن نجاح هذا القطاع الحيوى يؤدى إلى النمو المستمر في الموارد الاقتصادية مما ينعكس ايجاباً على المجتمع ككل.

فروض البحث

تتمثل الفروض الأساسية التى سيبنى عليها البحث فيما يلى :

١- إن المحاسبة عن القيمة العادلة تلعب دوراً جوهرياً فى الارتقاء بالمحتوى الاعلامى للتقارير المالية، وتوفير المعلومات المناسبة لترشيد القرارات.

٢- يتطلب التقدير الدقيق للقيمة العادلة ضرورة توافر شروط السوق الكامل أو التام.

٣- عدم إمكانية استمرار توافر شروط السوق الكامل أو التام فى السوق بصفة عامة وفى سوق رأس المال بصفة خاصة.

٤- عدم وجود سعر سوق لبعض الأدوات المالية.

٥- كفاية متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للافصاح عن القيمة العادلة فى الوقت الحالى.

٦- احتمال تطوير متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للافصاح عن القيمة العادلة فى المستقبل القريب لتواكب التغيرات المحتملة فى اقتصاديات الدول، ولمواكبة التطورات المرتقبة فى العالم نتيجة تبنى مفهوم العولمة والنظام العالمى الجديد.

٧- التزام قطاع البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للافصاح عن القيمة العادلة.

خطة البحث:

استناداً إلى ما سبق عرضه بخصوص موضوع البحث والهدف منه، ومنهجه وحدوده وأهميته، وفروضه، فإنه يمكن رسم خطة الدراسة على النحو التالى:

المبحث الأول:

مفهوم القيمة العادلة والمحاسبة عنها.

المبحث الثانى:

متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للافصاح عن القيمة العادلة.

المبحث الثالث:

المحاسبة عن القيمة العادلة والافصاح عنها فى البنوك التجارية الأردنية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الأول

مفهوم القيمة العادلة والمحاسبة عنها

مفهوم القيمة العادلة

لقد تم تعريف القيمة العادلة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) فى المعيار رقم ١٠٧ والذى يعتبر نافذ المفعول بعد ١٥ ديسمبر ١٩٩٢، وذلك بالفقرة الخامسة منه على النحو التالى[١]*:

«القيمة العادلة هى القيمة التى يمكن بها تبادل الأداة المالية فى المعاملات الجارية بين الأطراف الراغبة، وذلك على نحو مختلف عن حالة البيع الجبرى أو التصفية»

أما المعيار الدولى رقم ٣٢ والصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية بلندن فى شهر مارس ١٩٩٥م والذى تم تعديله عام ١٩٩٨م ويعتبر نافذ المفعول اعتباراً من يناير ١٩٩٦م، فقد عرّف القيمة العادلة تحت بند تعريفات كمايلى[٢]:-

«القيمة العادلة هى المبلغ الذى يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة فى التعامل على أساس تبادل تجارى بحت»، «أما القيمة السوقية فهى المبلغ الذى يمكن الحصول عليه من بيع أداة مالية أو المستحق الدفع عند شراء أداة مالية فى سوق نشط».

1- Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Standards No. 107, op. cit., par. 5.

* م = معيار ، ف = فقرة.

٢- أنظر على سبيل المثال :

- المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC)

International Accounting Standards Committee ، المعيار المحاسبى الدولى الثانى والثلاثون ، الأدوات المالية: الافصاح والعرض، من منشورات المجمع العربى للمحاسبين القانونيين ، عمان ٢٠٠٠م ، ص ٧٢٣ .

- المرجع السابق، المعيار المحاسبى الدولى التاسع والثلاثون، الأدوات المالية: الاعتراف والقياس ، ص١٠٤٨ .

- لقد ورد تعبير القيمة العادلة فى المعايير والفقرات التالية: م١٦ ف٦، ١٧-٣، ١٨-٧، ١٩-٧، ٢٠-٣، ٢١-٧، ٢٢-٨، ٢٥-٤، ٣٢-٥، ٣٣-٩، ٣٨-٧، ٣٩-٨، المرجع السابق ، ص ١٢١٠ .

وقد قام المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين بتشكيل لجنة تضم مجموعة من كبار أساتذة المحاسبة بالجامعات المصرية ومجموعة من المحاسبين القانونيين من ذوى الخبرة والكفاءة العالية لوضع المعايير المحاسبية استرشاداً بالمعايير المحاسبية الدولية وبما يتناسب مع البيئة المصرية، وقد ورد فى بعض هذه المعايير تعريفات للقيمة العادلة، حيث عرَّفها المعياران ١٥ ، ١٩ على النحو التالى[١]:

«يقصد بالقيمة العادلة القيمة التبادلية لأصل معين فى صفقة حرة تتم بين طرفين على بينه من الحقائق ويتعاملان بمحض إرادتهما دون ضغط أو تأثير».

أما المعيار رقم ٢٠ فقد عرَّفها كما يلى:

«القيمة العادلة تتمثل فى المبلغ الذى يتم بمقتضاه تبادل أصل بين مشترى ذو دراية وعازم على الشراء وبين بائع ذو دراية وعازم على البيع بإرادة حرة» .

وفى ذلك أيضاً نص المعيار رقم ٣٢ الصادر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية فى فقرته رقم ٨٠ علي أن تعريف القيمة العادلة يستند إلى افتراض أن المشروع سيستمر فى أعماله دون وجود أى نية لتصفية أو تحجيم أعماله بشكل كبير أو القيام بعملية بشروط غير ملائمة، لذلك فإن القيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذى سيستلمه أو يدفعه مشروع فى عملية جبرية أو تصفية غير طوعية أو بيع تصفية، إلاَّ أن المشروع يجب أن يأخذ ظروفه الحالية فى الاعتبار عند تحديد القيم العادلة لأصوله المالية والتزاماته المالية، فمثلاً القيمة العادلة لأصل مالى قرر المشروع بيعه نقداً فى المستقبل القريب يتحدد بالمبلغ الذى يتوقع استلامه من هذا البيع ، كما أن المبلغ النقدى الذى سيتم الحصول عليه من البيع الفورى سيتأثر بعوامل معينة مثل السيولة الحالية وعمق سوق الأصل[٢].

ويتضح من التعريفات السابقة للقيمة العادلة أنها تدور جميعها حول القيمة التبادلية لموضوع التبادل القابل للتسويق فى المعاملات الجارية بين الأطراف ذات العلاقة والرغبة الطوعية (الحرة) فى اجراء هذا التبادل

١- أنظر على سبيل المثال :

- المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين، المعايير المحاسبية، م ١٥، المحاسبة والافصاح عن المنح والمساعدات الحكومية، القاهرة ١٩٩٢، ص٣

- المرجع السابق، م ١٩، المحاسبة عن الاستثمارات، ص٥ .

- المرجع السابق، م ٢٠، الاعتراف بالايراد، ص ٣ .

٢- المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سبق ذكره ، م٣٢ ف٨٠ ، ص٧٤٩ .

على أساس تجارى بحت، ولا ينطبق ذلك على حالة البيع الجبرى أو التصفية.

وفى رأينا تأسيساً على ما تقدم أنه لابد من توافر مجموعة من المقومات الأساسية للتمكن من قياس القيمة العادلة، وتتمثل أهم هذه المقومات فيما يلى:-

١- وجود موضوع للتبادل.

٢- وجود طرفى عملية التبادل (العرض والطلب).

٣- تمتع طرفى عملية التبادل بالإرادة الحرة فى اجراء التبادل.

٤- إلمام طرفى عملية التبادل بجميع الحقائق المرتبطة بهذه العملية .

٥- وجود سوق نشط لتتلاقى من خلالها الإرادة الحرة لطرفى عملية التبادل.

٦- استمرار طرفى عملية التبادل فى ممارسة نشاطها دون وجود أى اتجاه للتصفية أو لتقليص النشاط بصورة جوهرية.

٧- تمتع البيئة الاقتصادية المحيطة بطرفى عملية التبادل بالاستقرار النسبى.

وإذا حدث خلل ما فى أى من المقومات السابقة ، فإن ذلك لابد وأن ينعكس بالضرورة على القياس الصحيح للقيمة العادلة، وفى هذه الحالة الأخيرة يتم قياس القيمة العادلة بتحفظ أو محاولة الاقتراب من قياس القيمة العادلة قدر الإمكان باستخدام الأساليب المناسبة

المحاسبة عن القيمة العادلة

يتم غالباً استخدام بعض المصطلحات كمترادفات، مثل القيمة العادلة، مؤشر السوق، والقيمة على أساس السوق، ويعتقد المؤيدون للمحاسبة عن القيمة العادلة أن القيم العادلة توفر مقاييس للأصول والالتزامات، والايرادات، أكثر تناسباً من تلك التى توفرها التكاليف التاريخية، وقد أيد رئيس هيئة سوق المال الأمريكية Securities and Exchange Commission (SEC) التحول نحو المحاسبة عن القيمة العادلة للمؤسسات المالية كما فى جميع الشركات المقيدة فى البورصة، وقد حدد معتقده هذا بقوله أن المعلومات المعتمدة على السوق هى أكثر البيانات المالية مناسبة وتميزاً[١].

1- Barth, Mary E., Fair Value Accounting: Evidence from Investment Securities and the Market Valuation of Banks, The Accounting Review, January 1994, P.3 .

ولقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) مؤخراً المعيار رقم ١٠٧ المشار إليه والذى يقضى بالافصاح عن القيم العادلة لكافة الأدوات المالية، وذلك اعتقاداً من المجلس بأن هذه المعلومات مناسبة لمستخدمى القوائم المالية، وقد تبنى المجلس تعبير القيمة العادلة عند إصدار هذا المعيار لأنه لا يمكن الحصول على قيم من الأسواق لكافة الأصول والالتزامات، ورغم أهمية الافصاح عن القيم العادلة لمستخدمى القوائم المالية فإن عدد قليل آخر من المعايير التى يصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) تقضى بالافصاح عن أو الاعتراف بمبالغ القوائم المالية المعتمدة فى تحديدها على القيم العادلة.

وقد أيد ذلك معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٢ فى الفقرة ٧٨ حيث نص على أن معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام فى الأغراض التجارية لتحديد الوضع المالى العام للمشروع وفى اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة ، كما أنها مفيدة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمى البيانات المالية، حيث أنها فى كثير من الحالات تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات .

كما تمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالباً نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها، ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك، وكذلك توفر القيمة العادلة أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة فى إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها، وعندما لا يظهر المشروع الأصل المالى أو الالتزام المالى بالقيمة العادلة فى الميزانية العمومية ، فإنه يقوم بتوفير معلومات القيمة العادلة من خلال افصاحات إضافية.

وتشير الانتقادات الموجهة للمحاسبة عن القيمة العادلة إلى انخفاض امكانية الاعتماد على تقديرات القيمة العادلة بالنسبة إلى التكاليف التاريخية، وتبنى الحجج الانتقادية على أن المستثمرين لا يرغبون فى بناء قراراتهم المرتبطة بالقيمة والتقييم على أساس التقديرات الأكثر شخصية للقيمة العادلة، ويعتبر مدراء البنوك والمنظمين ضمن الذين يوجهون هذه الانتقادات ، ومن أهم الانتقادات الموجهة أيضاً للمحاسبة عن القيمة العادلة أنها ممكن أن تثير بعض الخلل فى النظام البنكى، كما أنها لا تساعد فى تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للأوراق المالية التى يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها، ورغم ان المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لا يتم تطبيقها بصورة صريحة فى البنوك، إلاَّ أنه يوجد اتجاه حديث للربط بين هذه المبادئ ونظم وقوانين البنوك بصورة محكمة ودقيقة[١].

1- See e.g.:
- Idem.
- Barth, Mary E, et al., Fair value Accounting : Effects on Bank's Earnings Volatility, Regulatory Capital, and Value of Contractual Cash Flows, Working Paper, Harvard Business School, Boston, MA., 1993.
- Beaver et al. (1992), Bernard et al. (1992), Jones et al. (1991), and White (1991).

وتتضمن الاستثمارات فى البنوك بصفة أساسية الأوراق المالية الحكومية الصادرة عن الحكومة المركزية أو المحليات، حيث يتمتع البنك بالقدرة والنية للاحتفاظ بهذه الأوراق حتى تاريخ الاستحقاق، وتقضى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بالاعتراف وتسجيل الاستثمارات على أساس التكلفة بعد تسويتها بالخصم أو الاقساط غير المسددة، ولا يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر إلاَّ بعد تحققها فقط، ويتمثل الأساس الذى تبنى عليه هذه القاعدة المحاسبية فى أنه لا توجد ضرورة لاجراء التسويات للوصول إلى القيمة العادلة حيث أن نية الاحتفاظ بالأوراق حتى تاريخ الاستحقاق تؤدى إلى وجود تقلبات مؤقته غير مناسبة فى السوق[١].

وتقوم البنوك الأمريكية منذ عدة سنوات بالافصاح عن تقديرات القيمة العادلة للاستثمار فى الأوراق المالية. وتعتبر تكلفة جمع البيانات للمحاسبة عن القيمة العادلة لهذا الأصل قليلة نسبياً، وتقديرات القيمة العادلة للأوراق المالية سريعة التداول مثل معظم سندات الخزانة الأمريكية، تعتبر متاحة فى الأسواق الرسمية أو أسعار السمسار، ومع ذلك فقد تبين أن تقديرات ١,٣ مليون سند تقريباً من إصدار المحليات والتى تحتفظ بها البنوك يتم الحصول عليها باستخدام أساليب فنية مختلفة للتقييم مثل مصفوفة التسعير أو التحليل الأساسى، وقد بينت إحدى الدراسات المرتبطة بالمحاسبة عن القيمة العادلة [٢] أن من ٥٠٪ إلى ٧٣٪ من محفظة الأوراق المالية فى البنوك الممثلة لعينة الدراسة تتكون من عناصر أخرى بخلاف سندات الخزانة الأمريكية، ورغم المقارنة بين أصول وخصوم البنك والتى يمكن الاعتماد عليها نسبياً، فإن تقديرات القيمة العادلة للاستثمار فى الأوراق المالية تتضمن خطأ التقدير، ولا تتعادل مع القيم التى يتم الحصول عليها من الأسواق التجارية الرسمية التامة، وتقرر الهيئة التنفيذية المصرفية سنة ١٩٩٠ في مسح لها حول تطبيقات تقييم البنك ما يلى:

... إن وجود أسعار للتعامل لا يعنى بالضرورة أن الأسعار يمكن تحققها بدرجة عالية من الثقة، وتقوم معظم البنوك بتكملة أسعار التعامل بقيم يتم حسابها باستخدام نماذج رياضية تبنى على فروض عن معدلات الفائدة والتقلبات، ومخاطر الائتمان، وعوامل أخرى، وكنتيجة لذلك فإن الحكم أو التقدير مراراً وتكراراً فى فترات قصيرة يلعب دوراً فى تحديد القيم العادلة حتى لو كانت أسعار التعامل والنماذج الرياضية متاحة.

1- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), Reporting by Financial Institutions of Debt Securities Held As Assets. Proposed Statement of Position, N.Y., 1990. From Barth, Mary E., op. cit, p.3.

2- Barth, Mary E., op. cit., pp. 3-4.

ولهذه الأسباب أصلاً فإن استثمار البنوك فى الأوراق المالية يكون محوراً للجدل والنقاش بخصوص المحاسبة عن القيمة العادلة، ولحل المشاكل المحددة بالمحاسبة عن الاستثمار فى الأوراق المالية فقد أقرّ مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عدة بدائل على النحو التالى[١]:

١- الاحتفاظ بمبدأ المحاسبة عن التكلفة التاريخية.

٢- الاعتراف بالأصل على أساس القيمة العادلة المقدرة له ، والاعتراف بأى من المكاسب أو الخسائر غير المحققة فى:

أ- الايراد ، أو المصروف.

ب- مباشرة فى حقوق الملكية.

٣- الاعتراف بالاستثمار فى الأوراق المالية وبعض الخصوم ذات العلاقة بالقيمة العادلة المقدرة، لتجنب المكاسب والخسائر المتكافئة الغير محققة.

٤- إعادة تعريف الاستثمار فى الأوراق المالية ليتضمن فقط تلك الأوراق المحتفظ بها فعلاً حتى تاريخ الاستحقاق.

وقد توفر الدليل عن الثلاثة بدائل الأولى أما بالنسبة للبديل الرابع فإن مجلس معايير المحاسبة المالية يقرر أن تحقق مكاسب وخسائر الأوراق المالية يعتبر دليلاً بديهياً على أنه ليست كل الأوراق المالية يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، ورغم أن المعيار رقم ١١٥ لم يحلل كافة التقارير المالية المتماثلة والصادرة عن الأوراق المالية، إلاّ أنه يحسّن التطبيقات الجارية.

وبهذا يكون الباحث قد انتهى من دراسة موضوع تعريف القيمة العادلة والمحاسبة عنها، وتتمثل الخطوة المنطقية التالية طبقاً لخطة هذا البحث فى دراسة متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للافصاح عن القيمة العادلة وهذا هو موضوع المبحث التالى.

1- See e.g.:

- Ibid, p.4,
- Financial Accounting standards Board (FASB), Statement of financial Accounting Standards No. 115, Accounting for Certain Investments in Debt and Equity Securities, FASB, 1993.

المبحث الثانى

متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للافصاح عن القيمة العادلة

مقدمة

لقد صدرت عدة معايير لتنظيم المحاسبة والافصاح عن القيمة العادلة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر، وقد تبنى إصدار هذه المعايير ضمن معايير أخرى كثيرة مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) ، ولجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) ، ويختص هذا المبحث بموضوع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للافصاح عن القيمة العادلة.

نتائج الدراسات السابقة بخصوص بيانات القيمة العادلة

إن المعيار المحاسبى رقم ٣٣ (FASB 1979) يتطلب الإفصاح عن تقديرات التكلفة الجارية لمجموعة من الأصول وبصفة أساسية المخزون، والعقار، والآلات، والأثاث، والأجهزة والمعدات، وذلك بالنسبة لجميع المنشآت التى ينطبق عليها معيار الحجم، ولقد بينت الدراسات التى بحثت تقديرات التكلفة الجارية (القيمة العادلة) المفصح عنها طبقاً للمعيار رقم ٣٣ نتائج مختلفة فيما يتعلق بقدرتها على شرح وتفسير أسعار الأسهم، ومن بين هؤلاء الباحثين:

Beaver and Landsman (1983), Beaver and Ryan (1985),
Bernard and Ruland (1987), And Haward Brown et al. (1990).

حيث تم إثبات أن بيانات القيمة العادلة ليس لها أية قوة إيضاحية زائدة لأسعار الأسهم عن القيم الدفترية، وعلى العكس من ذلك تماماً فهناك بعض الدراسات الأخرى لباحثين آخرين مثل[١]:

1- See e.g.:

- Barth, Mary E., et al., Value-Relevance of Banks' Fair Value Disclosures under SFAS No. 107, The Accounting Review, Oct. 1996, pp. 516-517.
- Brown, Howard et al., Price Level Accounting Through Standard Costing, Midwestern Regional Meeting of the American Accounting Association, Chicago, Illinois, April 19-21, 1990 pp. 4-5.

Bublitz et al. (1985), Murdoch (1986), Haw and Lustgarten (1988), Hopwood and Schaefer (1989) and Lobo and Song (1989).

قد برهنت على وجود قوة تفسيرية زائدة لبيانات التكلفة الجارية (القيمة العادلة) وذلك فى بعض الأوضاع الخاصة، وقد خلصت العديد من الدراسات أن الأخطاء فى تقدير القيمة المحسوبة طبقاً للمعيار رقم ٣٣ بالنسبة للنتائج العامة تعتبر غير جوهرية فيما يتعلق بالزيادة فى قونها الإيضاحية واتساقاً مع نتائج الأبحاث فقد الغى مجلس معايير المحاسبة المالية مؤخراً متطلبات الافصاح طبقاً للمعيار رقم ٣٣ .

كما أن الجدل الجوهرى الذى أثاره Beaver et al., (1992) ، ضمن مجموعة من الكتّاب الآخرين يتعلق بما إذا كان المعيار رقم ١٠٧ سيؤدى إلى افصاحات تتعرض للجدل أيضاً فيما يتعلق بمدى مناسبتها وإمكانية الاعتماد عليها، حيث يوجد العديد من أوجه التشابه بين المعيارين ٣٣ و ١٠٧ والتى يمكن أن تؤدى إلى ذلك حيث تبين ما يلى[1]:-

١ - إن بعض صيغ أو نماذج المحاسبة عن القيمة العادلة هى موضوع الافصاح.

٢ - إن الافصاح مطلوب مفضلاً عن الاعتراف أو أن له أسبقية فى الطلب عن الاعتراف.

٣- ولا هذا ولا ذاك حظى بدعم من الذين يعدون البيانات المالية.

٤ - السماح بحرية التصرف إلى حد بعيد فى الطريقة المستخدمة لتقدير القيم العادلة.

وكما هو مقتبس من (Wall Street Journal) فى ١٧ / ١٢ / ١٩٩١م بعنوان:

« FA SB Adopts Rule Requiring Updated Values »:

«إنه من الصعوبة بمكان تحديد قيمة عادلة لمعظم القروض التجارية والصناعية والتى غالباً ما تكون وحيدة القيمة وشروط الائتمان»، وهذا ما قالته Donna Fisher مديرة السياسة المحاسبية لمجمع البنوك الأمريكية المكوّن من ٩,٠٠٠ عضواً، كما أردفت قائلة إن القروض تشكل تقريباً ٦٠٪ من متوسط أصول البنك ومعظمها قروض تجارية وصناعية ، وأضافت أنه لهذا السبب يعارض رجال البنوك مثل هذه

1- See e.g.:

- Barth, Mary E., et al., Value - Relevance of Banks' fair value Disclosures Under SFAS No. 107, op.cit., pp. 514-516.

- Liu, chi-chun, et al., Differential Valuation Implications of Loans Loss Provisions Across Banks and Fiscal Quarters, The Accounting Review, Jan. 1997, pp. 135-163.

الافصاحات، والواقع أن ذلك قد يؤدى إلى وجود مشكلات فى إفصاحات القيمة العادلة خاصة فيما يتعلق بالقروض وأصول البنك الضخمة.

ومع ذلك فإنه توجد أيضاً فروق بين المعيارين المشار إليهما (٣٣،١٠٧) تخلق احتمالية أن تكون تقديرات القيمة العادلة طبقاً للمعيار رقم ١٠٧ قيمة مناسبة، ويمكن ايجاز ذلك فيما يلى[١]:

١- بخلاف بيانات المعيار رقم ٣٣ نجد أن بيانات المعيار رقم ١٠٧ هى بيانات تمت مراجعتها، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة احتمال امكانية الاعتماد عليها.

٢- يتطلب المعيار رقم ٣٣ الافصاح عن تقديرات التكلفة الجارية، والتكلفة طبقاً لثبات القوة الشرائية للنقود للمخزون، والعقار والآلات، والأثاث، والأجهزة والمعدات، بينما يتطلب المعيار رقم ١٠٧ الافصاح عن القيم العادلة للأدوات المالية، ويمكن الاعتماد على تقديرات القيمة العادلة للأدوات المالية بصورة أفضل حيث أن معظمها يتم تداولها فى أسواق نشطة، أما تقديرات العناصر الأخرى فيمكن الحصول عليها من نماذج التقييم العادية.

٣- إن المعيار رقم ٣٣ يعتبر تجربة توفر حوافز للمدراء الذين لا يدعمون المعيار بهدف تقويض أهمية الافصاح، ولذلك فإنهم يشجعون حذف المعيار.

٤- نظراً لأن الافصاحات طبقاً للمعيار رقم ٣٣ محدودة بأصلين فقط (المخزون والأصول الثابتة)، فإن الدراسات التى فحصت تزايد القوة التفسيرية للافصاحات قد اثارت الكثير من المشكلات، أما شمولية إفصاحات البنوك طبقاً للمعيار رقم ١٠٧ فقد أدت إلى تقليص هذه المشكلات .

٥- رغم أن بيانات المعيار رقم ٣٣ يحتمل انتاجها فقط لمواجهة الحاجة إليها، فإن الكثيرين يعتقدون أن تقديرات القيمة العادلة يستخدمها مدراء البنوك لأغراض اتخاذ القرارات الداخلية.

والواقع أن المعيار رقم ١٠٧ يطلب من المنشآت أن تفصح عن القيمة العادلة لكافة الأدوات المالية، سواء فى صلب القوائم المالية أو فى الملاحق المرفقة معها، ويعتبر هذا المعيار مرشداً عاماً وليس تفصيلياً لتقدير القيم العادلة، ويمكن اعتبار المعلومات الدقيقة عن أسعار السوق المصدر الرئيسى لتوفير المقياس الأكثر ملاءمة للقيمة العادلة والذى يمكن الاعتماد عليه، ولكن عندما لا تتاح أسعار السوق فإن أفضل تقدير يمكن أن تقدمه الإدارة للقيمة العادلة يمكن أن يعتمد على سعر السوق المتاح للوثيقة المشابهة فى الخصائص، أو يعتمد

1- Ibid, p. 516 .

على الأساليب الفنية للتقييم مثل تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج التسعير المتاحة ، أو نماذج مصفوفة التسعير[١].

ومع ذلك فإن المعيار رقم ١٠٧ قد قرر أن القيمة العادلة لالتزامات الوديعة بدون تاريخ استحقاق محدد يجب أن تقاس بالقيمة القابلة للدفع عند الطلب فى تاريخ إعداد التقرير والتى تساوى القيمة الدفترية بصفة دائمة، وعلاوة على ذلك فإن المعيار رقم ١٠٧ يحظر على وجه التحديد أن تدخل الودائع الطفيفة ضمن القيمة العادلة للودائع طالما أن الودائع الطفيفة تعتبر أصلاً منفصلاً وليست أداة مالية[٢].

وتتكون الودائع الطفيفة من الودائع والمدخرات تحت الطلب والمحددة التاريخ، والتى تكون معدلات فوائدها أقل من المعدلات الخاصة بمصادر التمويل البديلة، وتميل أن تكون تواريخ استحقاقها الفعلية أكثر طولاً من تواريخ استحقاقها المحددة مسبقاً، ولذلك فإن الوديعة الطفيفة تمثل المنافع الاقتصادية للعلاقات البنكية طويلة المدى مع المودعين، والفرصة لتظل مصادر التمويل محتفظة بمعدلات الفائدة المفضلة.

هذا ولا يتطلب المعيار رقم ١٠٧ الإفصاح عن القيمة العادلة للعناصر التالية:

١- صناديق المعاشات والمنافع الأخرى بعد التقاعد.

٢- حقوق العاملين فى شراء الأسهم وخطط شراء الأسهم.

٣- الدين الضخم المطفأ أو المسدد.

٤- عقود الايجار.

٥- الاستثمارات المسجلة تحت نظام الأسهم العادية.

٦- استثمارات حقوق الأقلية والأسهم العادية فى الحسابات المجمعة للشركات التابعة.

هذا وقد تبين أن البحوث السابقة التى تناولت المعيار رقم ٣٣ والسلسلة المحاسبية المنشورة رقم ١٩٠ والصادرة عن هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) فيما يتعلق بالتكلفة الجارية والاستبدالية، والمعيار رقم ١٩ (FASB 1977) الخاص بالافصاحات عن تقييم البترول والغاز، والمعيار رقم ٦٩ الخاص بتقييم احتياطيات البترول والغاز، قد قارنت تقديرات القيمة العادلة مع التكاليف التاريخية على نحو نموذجى، ولكنها

1- Fairfield, Patricia M., et al., Accounting Classification and the Predictive Content of Earnings, The Accounting Review, July 1996, p.339

2- Nelson, Karen K., op. cit, pp. 163-164 .

توصلت إلى نتائج مختلفة بخصوص القيمة المناسبة للقيم العادلة، وكذلك الأمر بالنسبة للبحوث المتعلقة بالمعيار رقم ١٠٧ والخاص بالافصاح عن القيمة العادلة لكافة الأدوات المالية.

متطلبات المعيار ٣٠ والمعيار ٣٢ للافصاح عن القيمة العادلة

إن المعيار المحاسبى الدولى رقم ٣٠ خاص بالافصاح فى القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، قد نص فى الفقرة ٢٤ بعد تعديلها على ما يلى[١]:

«يجب على البنك الافصاح عن القيم العادلة لكل فئة من موجوداته ومطلوباته المالية كما هو مطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٢ - الأدوات المالية: الافصاح والعرض، ومعيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ - الأدوات المالية: الاعتراف والقياس» .

وقد نص في الفقرة ٢٥ بعد تعديلها على ما يلى:

ينص معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ على أربعة فئات من الموجودات المالية:

١ - القروض والذمم المدينة التى تحدثها المنشأة.

٢- والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

٣- والموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة.

٤ - والموجودات المالية المتوفرة للبيع.

ويقوم البنك بالافصاح عن القيم العادلة لموجوداته المالية لهذه الفئات الأربعة كحد أدنى.

أما المعيار المحاسبى رقم ٣٢ فقد نص فى الفقرة ٥٤ على ما يلى[٢]:

لتوفير معلومات كافية لمستخدمى البيانات المالية لفهم الأساس المستخدم فى قياس الأصول والالتزامات المالية، فان الافصاحات عن السياسات المحاسبية يجب أن تشير ليس إلى ما إذا كان يتم تطبيق أساس التكلفة أو القيمة العادلة أو أساس آخر فى قياس فئة محددة من الأصول والالتزامات، ولكن الى طريقة تطبيق هذا الأساس أيضاً، مثال ذلك بالنسبة للأدوات المالية المرحلة على أساس التكلفة فإنه قد يطلب

١- المعايير المحاسبية الدولية ، مرجع سبق ذكره، م٣٠ ، ص٦٨٦ ، ١١١٣، يبدأ تطبيق المعيار ٣٠ من ١ / ١ / ١٩٩١م أو بعد ذلك التاريخ .

٢- المرجع السابق ، م٣٢، ص٧٣٩ - ٧٤٠ . يبدأ تطبيق المعيار ٣٢ من ١ / ١ / ١٩٩٦م أو بعد ذلك التاريخ.

من المشروع الافصاح عن كيفية المحاسبة عن:

أ- تكلفة الشراء أو الاصدار.

ب- العلاوات والخصومات على الأصول أو الالتزامات المالية النقدية.

جـ- التغيرات فى المبالغ المقدرة للتدفقات النقدية القابلة للتحديد والمرتبطة بأداة مالية نقدية مثل السند المرتبط مع مؤشر سعر سلعة ما.

د- تغيرات فى الظروف ينجم عنها عدم تأكد جوهرى حول التحصيل فى الوقت المناسب لكل المبالغ التعاقدية المستحقة من الأصول المالية النقدية.

هـ- انخفاض القيمة العادلة للأصول المالية إلى ما دون القيمة المرحلة لها.

و- التزامات مالية معاد هيكلتها.

وبالنسبة للأصول والالتزامات المالية المرحلة بالقيمة العادلة، يبين المشروع فيما إذا كان يتم تحديد القيمة المرحلة من أسعار السوق المعروضة أو تقييمات مستقلة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو طريقة أخرى مناسبة، ويفصح كذلك عن أية افتراضات هامة وضعت عند تطبيق هذه الطرق (م٣٢ ف ٥٤) .

ويتطلب المعيار رقم ٣٢ أيضاً فى الفقرة ٧٧ وجوب الافصاح عن معلومات حول القيمة العادلة لكل فئة من الأصول المالية والالتزامات المالية، وعندما لا يكون عملياً من ناحية الوقت والتكلفة تحديد القيمة العادلة لأصل مالى أو التزام مالى بموثوقية كافية ، فيجب الافصاح عن هذه الحقيقة مع معلومات عن الصفات الأساسية للأداة المالية المتعلقة بتحديد قيمتها العادلة، طبقاً للفقرة ٧٩ فإنه يمكن تحديد القيمة العادلة لأصل مالى أو التزام مالى بإستخدام واحدة من عدة طرق مقبولة بشكل عام، ويتضمن الافصاح عن معلومات القيمة العادلة الافصاح عن الطريقة المستخدمة وأية افتراضات هامة وضعت عند تطبيقها[١].

ومن أهم الطرق المستخدمة فى قياس القيمة العادلة ما يلى[٢]:

١ - عندما تكون الاداة المالية متداولة فى سوق نشط وذات سيولة، وهنا نجد أن سعر السوق المعروض للأداة يوفر أفضل دليل على القيمة العادلة وذلك على النحو التالى:-

---

١ - المرجع السابق ، م٣٢ ف ٧٧ ، ٧٩ ، ص ٧٤٨ .

٢ - المرجع السابق ، م٣٢ ف ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ص ٧٤٩ - ٧٥١ .

أ- إن سعر السوق المناسب لأصل محتفظ به أو التزام سيتم إصداره هو عادة سعر العرض الحالى.

ب- بالنسبة لأصل سيتم امتلاكه أو التزام محتفظ به فهو السعر المعروض أو سعر الطلب.

جـ- عند وجود مراكز أصول والتزامات متقابلة فإنه من المناسب استخدام أسعار السوق الوسطية كأساس لتحديد القيمة العادلة.

ومع ذلك فإنه قد لا تتوافر معلومات عن الأسعار الحالية وفى هذه الحالة فإن سعر آخر عملية قد يوفر دليلاً على القيمة العادلة الحالية بشرط عدم حدوث تغير جوهرى فى الظروف الاقتصادية بين تاريخ العملية وتاريخ الافصاح (م ٣٢ فقرة ٨١).

٢- عندما يكون نشاط السوق غير متكرر أو أن السوق غير منظم بشكل جيد مثل بعض الأسواق الموازية، أو أن حجم التداول قليل نسبة إلى عدد الوحدات من الأداة المالية المراد تقييمها، فإن أسعار السوق المعروضة قد لا تكون دليلاً على القيمة العادلة للاداة، وفى مثل هذه الحالات كما فى حالة عدم توفر سعر سوق معروض، فإنه يمكن استخدام وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية لتلبية متطلبات هذا المعيار (معيار ٣٢) ومن الأساليب المعتمدة للتقييم فى الأسواق المالية ما يلى:

أ- الرجوع إلى القيمة السوقية الجارية لأداة مالية أخرى مشابهة جوهرياً.

ب- تحليل خصم التدفقات النقدية ونماذج تسعير الخيارات ومن أهمها وأكثرها شهرة نموذج بلاك سكولس (Black - Scholes) .

جـ- عند تطبيق تحليل خصم التدفقات النقدية يستخدم سعر خصم مساوٍ لمعدل الفائدة السائد فى السوق لأدوات مالية لها جوهرياً نفس الشروط والخصائص (م ٣٢ ف ٨٢).

٣- إذا كانت الأداة غير متداولة فى سوق مالى منظم، وهنا نجد أنه ليس من المناسب أن يحدد ويفصح عن مبلغ واحد يمثل تقديراً للقيمة العادلة، ولكن بدلاً من ذلك، قد تكون المنفعة أكبر عند الافصاح عن مدى المبالغ التى يعتقد بشكل معقول أن القيمة العادلة تقع ضمنها (م ٣٢ ف ٨٤).

٤- إن المبالغ التاريخية المرحلة للذمم المدينة والدائنة الخاضعة لشروط الائتمان العادية تقارب عادة القيمة العادلة، وبالمثل فإن القيمة العادلة لالتزام وديعة دون تحديد تاريخ استحقاق معين هى المبلغ المستحق الدفع عند الطلب فى تاريخ الافصاح. (م ٣٢ ف ٨٦).

وعندما يتم تقديم معلومات القيمة العادلة المتعلقة بفئات أصول مالية أو التزامات مالية مرحلة فى الميزانية بقيمة غير القيمة العادلة فإنه يجب أن تكون بطريقة تسمح باجراء مقارنة بين القيمة المرحلة والقيمة

العادلة، وبناء على ذلك يتم تصنيف القيم العادلة لأصول مالية والتزامات مالية معترف بها في فئات، ويتم اجراء مقاصة بينها إلى الحد الذى تم اجراء مقاصة لمبالغها المرحلة.

ويتم عرض القيم العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية غير المعترف بها ضمن فئة أو فئات منفصلة عن البنود المعترف بها، ويتم اجراء المقاصة بينها إلى الحد الذى تستوفى فيه شروط اجراء المقاصة للأصول المالية والالتزامات المالية المعترف بها (م ٣٢ ف ٨٧).

ولكن إذا لم يتم الافصاح عن معلومات القيمة العادلة بسبب عدم المقدرة على تحديدها بموثوقية كافية ، فإنه يجب تزويد مستخدمى البيانات المالية بمعلومات تساهم في عمل تقديراتهم الخاصة حول مدي الفروق المحتملة بين القيم المرحلة للأصول المالية والالتزامات المالية وقيمها العادلة، بالإضافة إلى شرح أسباب عدم التمكن من الافصاح عن القيمة العادلة، وتوفير معلومات عن الخصائص الأساسية للأدوات المالية التى لها صلة بقيمها، ومعلومات حول سوق هذه الأدوات، وفى حالة توفر أساس معقول يمكن توفير معلومات عن العلاقة بين القيمة العادلةوالقيمة المرحلة للأصول المالية والالتزامات المالية والتى لم يمكن تحديد قيمتها العادلة بموثوقية كافية (م ٣٢ ف ٨٥).

وسواء تم تحديد القيمة العادلة لأصل مالى أو التزام مالى من القيمة السوقية أو خلاف ذلك فانه يجب أن نأخذ فى الاعتبار التكاليف التى سيتم تكبدها للقيام بتبادل أو تسوية الاداة المالية المتعلقة بها، وقد تكون هذه التكاليف ضئيلة بالنسبة لأدوات مالية متداولة فى أسواق مالية منظمة وذات سيولة، ولكنها قد تكون كبيرة بالنسبة لأدوات مالية أخرى، وقد تشمل تكاليف العملية على ضرائب، ورسوم، وأتعاب وعمولات مدفوعة لوكلاء، ومستشارين، وسماسرة وتجار، والرسوم المفروضة من قبل الوكالات المنظمة أو البورصات[١].

المعيار ٣٩ والقيمة العادلة

لقد نص المعيار ٣٩ فى الفقرة ٦٩ على أنه بعد الاعتراف المبدئى يجب على المشروع قياس الموجودات المالية، بما فى ذلك المشتقات التي هى موجودات ، بمقدار قيمها العادلة بدون أى خصم لتكاليف العملية التى قد يتحملها عند البيع أو أى تصرف اخر، فيما عدا الفئات التالية من الموجودات المالية التى يجب قياسها بموجب الفقرة (٧٣)[٢]:

١- المرجع السابق ، م ٣٢ ف ٨٣ ، ص ٧٥٠ .

٢- المرجع السابق، م ٣٩ ف ٦٩، ٧٣ ، ص ١٠٧٥ - ١٠٧٦ .

* يبدأ تطبيق المعيار ٣٩ من ١ / ١ / ٢٠٠١ أو بعد هذا التاريخ ، ويسمح بالتطبيق المبكر فقط ابتداء من أول السنة المالية التى تنتهى بعد ١٥ مارس ١٩٩٩م (تاريخ اصدار هذا المعيار) لا يسمح بالتطبيق بأثر رجعى.

أ- القروض والذمم المدينة التى أوجدها المشروع والتى هى غير محتفظ بها للمتاجرة.

ب- الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق.

جـ- أى أصل مالى ليس له سعر مدرج فى سوق نشط والذى لا يمكن قياس قيمته العادلة بشكل موثوق به.

وتبين الفقرة ٧٣ وجوب قياس الموجودات المالية المستثناة من التقييم العادل بموجب الفقرة ٦٩ التى لها استحقاق ثابت بمقدار التكلفة المطفأة باستخدام أسلوب سعر الفائدة السارى المفعول ، والموجودات المالية التى ليس لها استحقاق ثابت يجب قياسها بمقدار التكلفة، وكافة الموجودات المالية خاضعة للمراجعة من أجل الانخفاض فى قيمتها (معيار ٣٩ الفقرات من ١٠٩ - ١١٥ تنظم انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم امكانية تحصيلها)[١].

ولكن إذا تم تسجيل واحد أو أكثر من الأصول المالية بمبلغ يزيد عن القيمة العادلة فإنه يجب الافصاح عن الآتى[٢]:- (م ٣٢ فقرة ٨٨).

أ- المبلغ المرحل والقيمة العادلة إما بصورة فردية لكل أصل أو لمجموعات مناسبة من هذه الأصول الفردية.

ب- أسباب عدم تخفيض القيمة المرحلة بما فى ذلك طبيعة الدليل الذى يوفر أساساً لاعتقاد الإدارة بأن القيمة المرحلة سيتم استردادها.

وإذا كان معيار المحاسبة الدولى ٣٢ والذى خصص لعرض الأدوات المالية ومتطلبات الافصاح عنها وعن القيمة العادلة لها، فإن معيار المحاسبة الدولى ٣٩ قد خصص للاعتراف بالأدوات المالية وقياسها وقد رجع فى الكثير من الأمور التى تتعلق بالقيمة العادلة إلى المعيار ٣٢ ومع ذلك فإن المعيار ٣٩ قد أتاح استعمال أكبر للقيمة العادلة للأدوات المالية حيث يزيد هذا المعيار إلى حد كبير من استخدام القيم العادلة فى محاسبة

1- See, e.g.:

- Wahlen, James M., The Nature of Information in Commercial Bank Loan Loss Disclosures, The Acounting Review, July 1994, pp. 457-458.

- المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سبق ذكره، م ٣٩ ف ١٠ ، ص ١٠٥٠ .

٢- المرجع السابق، م ٣٢ ف ٨٨ ، ص ٧٥١ .

الأدوات المالية، ويغير هذا المعيار الممارسة الحالية بطلب استخدام القيم العادلة تقريباً لكافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية (كما ورد فى مقدمة المعيار).

اعتبارات قياس القيمة العادلة طبقاً للمعيار ٣٩

لقد نظم المعيار ٣٩ مجموعة من الاعتبارات لقياس القيمة العادلة يمكن ايجازها فيما يلى[١]:-

١- وجوب الاعتراف بكافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية فى الميزانية العمومية بما فى ذلك كافة المشتقات، ويجب مبدئياً قياسها بمقدار التكلفة التى هى القيمة العادلة للعوض المعطى أو المستلم لامتلاك الأصل المالى أو المطلوب المالى (بالإضافة إلي مكاسب وخسائر تحوطية معينة).

٢- بعد الاعتراف المبدئى يجب قياس كافة الموجودات المالية بمقدار القيمة العادلة فيما عدا ما يلي التى يجب تسجيلها بمقدار التكلفة المطفأة على أن تكون خاضعة لاختبار انخفاض القيمة:

أ- القروض والذمم المدينة التى أحدثها المشروع والتى هى غير محتفظ بها للمتاجرة.

ب- الاستثمارات الأخرى ذات الاستحقاق الثابت مثل الأدوات المالية للدين والأسهم الممتازة القابلة للاسترداد اجبارياً والتى ينوى المشروع الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق وأنه يستطيع ذلك.

جـ- الموجودات المالية التى لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به (مقتصرة على بعض أدوات حقوق الملكية بدون سعر مدرج فى السوق، وبعض المشتقات المرتبطة بتسليم أدوات حقوق الملكية غير المدرجة).

٣- بعد الامتلاك يجب قياس معظم المطلوبات بمقدار القيمة الأصلية المسجلة ناقصاً دفعات السداد الرئيسية والاطفاء، وفقط يجب اعادة قياس المشتقات والمطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة بمقدار القيمة العادلة.

٤- بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية التى يعاد قياسها بمقدار قيمتها العادلة يكون أمام المشروع خيار واحد على نطاق المنشأة مما يلى:

أ- الاعتراف بالتعديل بكامله لصافى الربح أو الخسارة للفترة، أو

١- المرجع السابق، م ٣٩ ف ١٦ - ١٩، ٩٥ - ١٠٨، ص ١٠٤٠، ١٠٨٢ - ١٠٨٦.

ب- الاعتراف فى صافى ربح أو خسارة الفترة فقط بتلك التغيرات فى القيمة العادلة الخاصة بالموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، مع الابلاغ عن التغيرات فى القيمة للأدوات التى هى ليست للمتاجرة، فى حقوق الملكية إلى أن يتم بيع الأصل المالى، وفى هذا الوقت يبلغ عن المكسب أو الخسارة المحققة فى صافى الربح أو الخسارة، ولهذا الغرض تعتبر المشتقات أنها محتفظ بها دائماً للمتاجرة إلاّ إذا كانت جزءاً من علاقة تحوط تحقق شروط محاسبة التحوط.

اعتبارات الافصاح عن القيمة العادلة طبقاً للمعيار ٣٩

لقد نظم المعيار ٣٩ مجموعة من اعتبارات الافصاح ومن ضمنها اعتبارات الافصاح عن القيمة العادلة نوجزها فيما يلى[١]:-

١- يجب أن تشمل البيانات المالية كافة الافصاحات المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولى ٣٢ للافصاحات الإضافية للقيم العادلة (الفقرتان ٧٧ ، ٨٨) لا تنطبق على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المرحلة بمقدار القيمة العادلة. (ف١٦٦).

٢- يجب إدخال ما يلى فى افصاحات السياسات المحاسبية للمشروع كجزء من الافصاح المطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٢ - الفقرة ٤٧ (ب) : (ف١٦٧) :

أ- الأساليب والافتراضات الهامة المطبقة عند تقدير القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المرحلة بمقدار القيمة العادلة بشكل منفصل للفئات الهامة من الموجودات المالية (الفقرة ٤٦ من المعيار ٣٢ تقدم الإرشادات بشأن تحديد فئات الموجودات المالية).

ب- ما إذا كانت المكاسب والخسائر الناتجة من التغيرات فى القيم العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع التى تم قياسها بمقدار القيمة العادلة لاحقاً للاعتراف المبدئى، داخله فى صافى ربح أو خسارة الفترة، أو أنها معترف بها مباشرة فى حقوق الملكية إلى أن يتم التصرف بالأصل المالى.

جـ- بالنسبة لكل فئة من الفئات الأربعة للموجودات المالية المعرفة فى الفقرة ١٠ ما إذا كانت المشتريات «بطريقة منتظمة» للموجودات المالية قد تمت محاسبتها فى تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسديد، وقد قررت الفقرة ٣٠ أنه يجب الاعتراف بشراء الموجودات المالية «بطريقة منتظمة» باستخدام محاسبة تاريخ التجارة أو محاسبة تاريخ التسوية كما ورد فى الفقرتين ٣٢ ، ٣٣ ،

١- المرجع السابق ، م ٣٩ ف ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ب-جـ ، ١٧٠ ، ص ١١٠٤ - ١١٠٧ .

ويجب تطبيق الأسلوب المستخدم بشكل ثابت لكل فئة من الفئات الأربعة للموجودات المالية المشار إليها، ويجب الاعتراف ببيع الموجودات المالية «بطريقة منظمة» باستخدام محاسبة تاريخ التسوية، ومع مراعاة أن تاريخ المتاجرة هو التاريخ الذى يلتزم فيه المشروع بشراء أصل معين، وتاريخ التسوية هو التاريخ الذى يتم فيه تسليم الموجودات إلى المنشأة.

٣- عند تطبيق الفقرة ١٦٧ (أ) يقوم المشروع بالافصاح عن معدلات الدفع المسبق ومعدلات خسائر الائتمان المقدرة وأسعار الفائدة أو الخصم (ف١٦٨).

٤- يجب أن تشمل البيانات المالية كافة الافصاحات الإضافية التالية المتعلقة بالتحوط: (ف١٦٩)[1]:

أ- بيان أهداف وسياسات ادارة المخاطر المالية للمشروع، بما فى ذلك سياستها لتحوط كل نوع رئيسى من العمليات المتنبأ بها (انظر الفقرة ١٤٢ أ).

ب- الافصاح عما يلى بشكل منفصل لتحوطات القيمة العادلة المحددة، وتحوطات التدفق النقدى وتحوطات صافى الاستثمار فى وحدة أجنبية:

١- وصف للتحوط.

٢-وصف للأدوات المالية المحددة على أنها أدوات تحوط للتحوط وقيمها العادلة فى تاريخ الميزانية العمومية.

٣- طبيعة المخاطر المحوطه.

٤- بالنسبة لتحوطات العمليات المتنبأ بها فى الفترات التى يتوقع خلالها حدوث العمليات المتنبأ بها ومتى يتوقع أن تدخل فى تحديد صافى الربح أو الخسارة ووصف لأى عملية متنبأ بها استعمل لها محاسبة تحوط فى السابق ولكن لم يعد يتوقع حدوثها.

جـ- إذا تم الاعتراف بمكسب أو خسارة في موجودات ومطلوبات مالية مشتقة وغير مشتقة محددة على أنها أدوات تحوط فى تحوطات التدفق النقدى وذلك مباشرة فى حقوق الملكية من خلال بيان التغيرات فى حقوق الملكية فإنه يجب الافصاح عما يلى:

١- المبلغ الذى تم الاعتراف به فى حقوق الملكية خلال الفترة الحالية.

1- Schrand, Catherine M., The Association Between Stock-Price Interest Rate Sensitivity and Disclosures about Derivative Instruments, The Accounting Review, Jan. 1997, p.90.

٢- المبلغ الذى استبعد من حقوق الملكية وتم الابلاغ عنه فى صافي الربح أو الخسارة للفترة.

٣- المبلغ الذي استبعد من حقوق الملكية وأضيف إلى القياس المبدئى لتكلفة الامتلاك أو المبلغ المرحل للأصل أو المطلوب فى عملية محوطة متنبأ بها خلال الفترة الحالية (الفقرة١٦٠).

٥- يجب أن تشمل البيانات المالية كافة الافصاحات الإضافية التالية المتعلقة بالأدوات المالية(فقرة١٧٠):

أ- إذا تم الاعتراف مباشرة فى حقوق الملكية بمكسب أو خسارة من إعادة قياس الأدوات المالية المتوفرة للبيع بمقدار القيمة العادلة (عدا عن الموجودات المتعلقة بالتحوطات) من خلال بيان التغيرات فى حقوق الملكية فإنه يجب الافصاح عما يلى:

١- المبلغ الذى تم الاعتراف به فى حقوق الملكية خلال الفترة الحالية.

٢- المبلغ الذى استبعد من حقوق الملكية وتم الابلاغ عنه فى صافى ربح أو خسارة الفترة.

ب- إذا تم تحقيق الافتراض بأنه لا يمكن قياس القيمة العادلة بشكل موثوق به لكافة الموجودات المالية المتوفرة للبيع أو المحتفظ بها للمتاجرة (انظر الفقرة ٧٠) ويقوم المشروع لذلك بقياس أية موجودات مالية بمقدار التكلفة المطفأة فإنه يجب الافصاح عن هذه الحقيقة مع وصف للموجودات المالية ومبلغها المرحل وتوضيح لماذا لا يمكن قياس القيمة العادلة بشكل موثوق به، وإذا كان ذلك ممكناً بيان نطاق التقديرات التى يحتمل إلى حد كبير أن تكون القيمة العادلة ضمنها، إضافة إلى ذلك إذا تم بيع الموجودات المالية التى لم يمكن فى السابق قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به فإنه يجب الافصاح عن هذه الحقيقة، وعن المبلغ المرحل للموجودات المالية فى وقت البيع وعن مبلغ المكسب أو الخسارة المعترف بها.

جـ- يجب الافصاح عن البنود الهامة للدخل والمصروف والمكاسب والخسائر الناجمة من الموجودات المالية والمطلوبات المالية، سواء كانت داخلة فى صافى الربح أو الخسارة أو كجزء مكون لحقوق الملكية، ولهذا الغرض:

١- يجب الافصاح بشكل منفصل عن إجمالي دخل الفائدة واجمالي مصروف الفائدة (كل منهما على أساس التكلفة التاريخية).

٢- فيما يتعلق بالموجودات المالية المعدة للبيع المعدلة لقيمتها العادلة بعد الامتلاك المبدئى فانه يجب الابلاغ عن اجمالى المكاسب والخسائر من الغاء الاعتراف بهذه الموجودات المالية الداخلة فى

صافى ربح أو خسارة الفترة وذلك بشكل منفصل عن اجمالى المكاسب والخسائر من تعديلات القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المعترف بها الداخلة فى صافى ربح أو خسارة الفترة (لا تطلب تجزئة مماثلة للمكاسب والخسائر «المحققة» مقابل «غير المحققة» فيما يتعلق بالموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة).

٣- يجب على المشروع الافصاح عن مبلغ دخل الفائدة الذى استحق على القروض التى انخفضت قيمتها بموجب الفقرة ١١٦ والتي لم يتم استلامها بعد نقداً.

د- إذا دخل المشروع فى عملية توريق مالى أو إعادة شراء يجب الافصاح بشكل منفصل بالنسبة للعمليات التى تحدث فى فترة تقديم التقارير المالية الحالية وبالنسبة للفوائد المتبقية غير الموزعة من العمليات التى تحدث فى فترات تقديم التقارير المالية السابقة عما يلى:

١- طبيعة ومدي هذه العمليات بما فى ذلك أى وصف لأى ضمان والمعلومات الكمية الخاصة بالافتراضات الرئيسية المستخدمة فى حساب القيم العادلة للفوائد الجديدة وغير الموزعة.

٢- ما إذا كان قد تم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية.

هـ- إذا قام المشروع باعادة تصنيف أصل مالى على أنه أصل مطلوب الابلاغ عنه بمقدار التكلفة المطفأة وليس بمقدار القيمة العادلة (أنظر الفقرة ٩٢) فانه يجب الافصاح عن سبب اعادة التصنيف تلك .

و- يجب الافصاح عن طبيعة ومبلغ أى خسارة فى انخفاض القيمة، أو عكس خسارة انخفاض فى القيمة معترف بها لأصل مالى وذلك بشكل منفصل لكل فئة هامة للموجودات المالية (الفقرة ٤٦ من معيار المحاسبة الدولى ٣٢ تقدم الارشادات لتحديد فئات الموجودات المالية).

وبهذا يكون الباحث قد انتهى من دراسة موضوع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح عن القيمة العادلة، وخاصة المعيار رقم ٣٩ الذى تطبقه البنوك التجارية الأردنية، وتتمثل الخطوة المنطقية التالية طبقاً لخطة هذا البحث فى دراسة المحاسبة عن القيمة العادلة والافصاح عنها فى البنوك التجارية الأردنية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، وهذا هو موضوع المبحث التالى والأخير من هذا البحث.

المبحث الثالث

المحاسبة عن القيمة العادلة والإفصاح عنها فى البنوك التجارية الأردنية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

يتكون قطاع البنوك التجارية فى الأردن من البنوك التالية[١]:

م	سنة التأسيس	عدد الفروع داخل المملكة بما فيها المركز الرئيسى	عدد الفروع خارج المملكة	اسم البنك	رأس المال المدفوع بالألف دينار		التغير
					٢٠٠٠/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١	
١	١٩٣٠	٣٣	٩٢	البنك العربى	٨٨,٠٠٠	٨٨,٠٠٠	-
٢	١٩٥٦	٤٥	١٢	البنك الأهلى الأردنى	٤٢,٠٠٠	٤٢,٠٠٠	-
٣	١٩٦٠	٤٠	٥	بنك الأردن	٢١,٠٠٠	٢٦,٢٥٠	٥,٢٥٠
٤	١٩٦٠	٣٣	١٨	بنك القاهرة عمان	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	-
٥	١٩٧٤	٩٤	٥	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	-
٦	١٩٧٧	٣١	٢	البنك الأردنى الكويتى	٢٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٥,٠٠٠
٧	١٩٧٨	٢٤	٢	بنك الأردن والخليج	٣٣,٣٣٤	٤٠,٠٠٠	٦,٦٦٦
٨	١٩٨٩	١٤	-	بنك المؤسسة العربية المصرفية	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	-
٩	١٩٩٦	١	-	بنك الصادرات والتمويل	٢٢,٠٠٠	٢٥,٣٠٠	٣,٣٠٠
					٣٦٦,٣٣٤	٣٨٦,٥٥٠	٢٠,٢١٦

جدول رقم (١)

بيانات أساسية عن قطاع البنوك التجارية فى الأردن

١- انظر :

- البنك المركزى الأردنى، التقرير السنوى الثامن والثلاثون ٢٠٠١م.

- التقارير السنوية للبنوك لستى ٢٠٠٠، ٢٠٠١م.

من الجدول السابق يمكن استنتاج الأهمية النسبية لكل بنك من حيث حجم رأس المال فى سنة ٢٠٠١م كما يلى:

البنك العربى	٢٣٪
البنك الأهلى الأردنى	١١٪
بنك الأردن	٧٪
بنك القاهرة عمان	٥٪
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	٢٦٪
البنك الأردنى الكويتى	٦٪
بنك الأردن والخليج	١٠٪
بنك المؤسسة العربية المصرفية	٥٪
بنك الصادرات والتمويل	٧٪

يتضح مما سبق أن بنك الإسكان للتجارة والتمويل يحتل المركز الأول من حيث حجم رأس المال ٢٦٪ ويليه البنك العربى ٢٣٪ ثم البنك الأهلى الأردنى ١١٪، ثم بنك الأردن والخليج ١٠٪، وتتراوح الأهمية النسبية لباقى البنوك بين ٥٪، ٧٪ ولذلك فإننا سنقوم بتحليل معلومات القيمة العادلة التى تفصح عنها البنوك التزاماً بالمعايير المحاسبية الدولية خاصة المعيار ٣٩ وذلك طبقاً للأهمية النسبية لكل بنك، ولقد تم اختيار حجم العينة بحيث تمثل قطاع البنوك التجارية بالأردن تمثيلاً صحيحاً إلى حد كبير، حيث تم اختيار بنك الاسكان للتجارة والتمويل (٢٦٪) والبنك العربى (٢٣٪)، والبنك الأهلى الأردنى (١١٪) لتمثيل البنوك الكبيرة والمتوسطة الحجم، هذا وقد تم اختيار بنك الصادرات والتمويل (٧٪) لتمثيل البنوك الصغيرة الحجم، وهى فى مجموعها تمثل ٦٧٪ من رأس المال المدفوع لقطاع البنوك التجارية بالأردن.

وسيقوم الباحث بتحليل معلومات القيمة العادلة فى بنوك العينة طبقاً للتسلسل التالى:

١- بنك الاسكان للتجارة والتمويل (٢٦٪)

٢- البنك العربى (٢٣٪)

٣- البنك الأهلى الأردنى (١١٪)

٤- بنك الصادرات والتمويل (٧٪)

وذلك للسنتين ٢٠٠٠، ٢٠٠١م، وقد تم اختيار هاتين السنتين باعتبار سنة ٢٠٠٠م هى السنة السابقة مباشرة للسنة التى يبدأ فيها تطبيق المعيار ٣٩ وهى سنة ٢٠٠١م.

ولابد أن يسبق تحليل المعلومات المتعلقة بالقيمة العادلة فى بنوك العينة استعراض أهم السياسات المحاسبية المطبقة فى قطاع البنوك التجارية بالأردن قبل وبعد الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية خاصة المعيار ٣٩، لبيان مدى التزام هذا القطاع بتطبيق هذه المعايير خاصة فيما يتعلق بالقيمة العادلة.

أولاً: أهم السياسات المحاسبية المطبقة فى قطاع البنوك التجارية بالأردن لسنة ٢٠٠٠م :

تتلخص هذه السياسات فيما يلى[١]:

١- يتم اتباع معايير المحاسبة الدولية وتعليمات البنك المركزى الأردنى ويتم إعداد البيانات المالية وفقاً للنماذج المقررة من قبل البنك المركزى الأردنى وطبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية ، والأنظمة والتعليمات المصرفية السائدة فى البلدان التى تعمل فيها البنوك.

٢- الافصاح عن الأوراق المالية الحكومية وبكفالة حكومية بسعر التكلفة مضافاً إليها صافى علاوة الاصدار ومطروحاً منها خصم الإصدار .

٣- الافصاح عن محفظة الأوراق المالية للمتاجرة بمجموع التكلفة أو السوق أيهما أقل، وتعامل هذه المحفظة كوحدة واحدة، ويتم تحقق أرباح أو خسائر بيع الأوراق المالية عند اتمام عملية البيع، كما يتم تكوين مخصص لهبوط أسعار الأوراق المالية إذا كان مجموع تكلفة المحفظة أعلى من مجموع القيمة السوقية لها.

٤- الافصاح عن محفظة الأوراق المالية للاستثمار بالتكلفة ، ويتم تكوين مخصص لهبوط أسعارها إذا تأثرت المراكز المالية للشركات المستثمر فيها وذلك على أساس افرادى، وتظهر الاستثمارات فى أسهم الشركات الحليفة بحصة البنك فى صافى حقوق المساهمين للشركات الحليفة.

أما بالنسبة للاستثمارات فى السندات فيتم الافصاح عنها بالتكلفة بعد تنزيل أو إضافة خصم الاصدار أو علاوة الإصدار، ويتم تكوين مخصص لهبوط أسعارها بانخفاض القيمة السوقية لهذه السندات، هذا ويتم اطفاء خصم أو علاوة الاصدار على مدة إصدار السند. وينطبق كل ذلك على الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

١- التقارير السنوية لبنوك العينة لعام ٢٠٠٠م .

٥- يتم الافصاح عن التسهيلات الائتمانية فى الميزانية العامة بعد تنزيل مخصص التسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها.

٦- يتم تقدير مخصص التسهيلات الائتمانية المشكوك فى تحصيلها من قبل ادارة البنك، على أن يتم مراجعة هذه التقديرات ومدى كفاية هذا المخصص بصورة دورية وفقاً لتعليمات البنك المركزى الأردنى، ويتم تكوين مخصص خاص للتسهيلات الائتمانية غير العاملة، كما يتم تكوين مخصص عام للتسهيلات العاملة لمواجهة المخاطر العامة طبقاً لتعليمات البنك المركزى الأردنى.

٧- يتم تعليق الفوائد على التسهيلات الائتمانية غير المتحركة وفقاً لتعليمات البنك المركزى الأردنى.

ثانياً : أهم السياسات المحاسبية المطبقة فى قطاع البنوك التجارية بالأردن لسنة ٢٠٠١م :

تتلخص هذه السياسات فيما يلى[١] :

١- يتم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية والتفسيرات الصادرة عنها وبموجب القوانين، والتعليمات النافذة الصادرة عن البنك المركزى الأردنى والبنوك المركزية فى البلدان التى تعمل من خلالها فروع البنوك فى الخارج، وكذلك طبقاً للاعراف المصرفية السائدة، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء :

* الموجودات المالية للمتاجرة.
* الموجودات المالية المتوفرة للبيع.
* المشتقات المالية.

والتى يتم الافصاح عنها بالقيمة العادلة فى نهاية السنة المالية، وكذلك يتم الافصاح عن الموجودات والمطلوبات والمشتقات المالية المتحوط لها بالقيمة العادلة.

٢- تم تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس) اعتباراً من ١ / ١ / ٢٠٠١م، ونتيجة لذلك حدثت تغيرات على السياسات المحاسبية المتبعة.

١- التقارير السنوية لبنوك العينة لعام ٢٠٠١ م.

ولم يتم اعادة تقييم الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقارنة للفترات المالية السابقة تمشياً مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ .

٣- تقوم البنوك بالاعتراف بشراء وبيع الأوراق المالية في تاريخ الالتزام بتلك المعاملات.

٤- تقيد الموجودات المالية للمتاجرة بالتكلفة عند الاقتناء ويعاد تقييمها بالقيمة العادلة، ويتم قيد أي ربح أو خسارة ناجمة عن التغير في القيمة العادلة لها في بيان الدخل في نفس فترة حدوث هذا التغير.

٥- تقيد الموجودات المتوفرة للبيع بالتكلفة ويعاد تقييمها بالقيمة العادلة وتقيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن اعادة التقييم في حساب مستقل ضمن حقوق المساهمين، وفي حالة بيع الموجودات المالية أو جزء منها أو حصول تدني في قيمتها يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل بما في ذلك المبالغ المقيدة سابقاً في حقوق المساهمين والتي تخص هذه الموجودات.

أما الموجودات المالية المتوفرة للبيع والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه فانها تقيد بالتكلفة.

٦- يتم قيد الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق عند الشراء بالتكلفة، وتطفأ علاوة الاصدار أو خصم الاصدار (إن وجد) باستخدام طريقة الفائدة الفعالة قيداً على أو لحساب الفائدة، وتطرح أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم امكانية استرداد الأصل أو جزء منه وتسجل في بيان الدخل.

٧- الاستثمارات في الشركات التابعة والحليفة تقيد بالتكلفة.

٨- تعالج التسهيلات الائتمانية كما يلي:

أ- يتم قيد التسهيلات الائتمانية بالتكلفة بعد طرح مخصص التسهيلات الائتمانية والفوائد والعمولات المعلقة.

ب- يتم تكوين مخصص خاص للتسهيلات الائتمانية غير العاملة عندما يتبين للادارة عدم امكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك، ويحتسب هذا المخصص على أساس الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد وهي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بما في ذلك المبالغ القابلة للاسترداد من الضمانات مخصومة بسعر الفائدة الفعلي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) أو وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني وتسجل قيمة المخصص لأي من الطريقتين أيهما أكبر في بيان الدخل.

جـ- يتم تكوين مخصص عام للتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة لمواجهة الخسائر المحتملة غير المحددة وحسب تعليمات البنك المركزي الأردني.

د- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة حسب تعليمات البنك المركزى الأردنى والسلطات الرقابية فى البلدان التى يعمل فيها البنك.

هـ- يتم شطب الديون المعد ازائها مخصصات فى حال عدم جدوى الاجراءات المتخذة حيالها خصماً على المخصص، ويتم تحويل أى فائض فى المخصص - إن وجد - لبيان الدخل ، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الايرادات.

٩- تعالج المشتقات المالية كما يلى:

أ- المشتقات المالية المحتفظ بها للمتاجرة:

يتم اثبات مشتقات الأدوات المالية والتى من أمثلتها عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية وغيرها فى الميزانية بالتكلفة ضمن الموجودات / المطلوبات الأخرى، ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة.

وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة وفى حال عدم توفرها تستخدم نماذج التدفقات النقدية المخصومة أو النماذج المعيارية، أو نماذج التسعير الداخلية، وفقاً لما هو مناسب بتاريخ البيانات المالية، ويتم الاعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة فى بيان الدخل.

ب- المشتقات المالية لأغراض التحوط:

ب/ ١- التحوط للقيمة العادلة:

فى حالة انطباق شروط التحوط للقيمة العادلة يتم قياس القيمة العادلة لأداة التحوط المالى والموجودات المتحوط لها، وتسجل النتيجة فى بيان الدخل.

ب/ ٢- التحوط للتدفقات النقدية:

فى حال انطباق شروط التحوط للتدفقات النقدية يتم قياس القيمة العادلة لأداة التحوط والموجودات المتحوط لها، وفى حال كون العلاقة فعالة يعترف بالجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن حقوق المساهمين، ويعترف بالجزء غير الفعال ضمن بيان الدخل.

ب/ ٣- التحوط لصافى الاستثمار فى وحدات أجنبية:

فى حال انطباق شروط التحوط لصافى الاستثمار فى وحدات أجنبية يتم قياس القيمة العادلة لأداة التحوط والموجودات المتحوط لها ، وفى حال كون العلاقة فعالة يعترف بالجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر

لأداة التحوط ضمن حقوق المساهمين، ويعترف بالجزء غير الفعال ضمن بيان الدخل.

١٠ - القيمة العادلة:

تتمثل القيمة العادلة للموجودات المالية المتداولة بسعر الاغلاق بتاريخ البيانات المالية فى الأسواق المالية، وفى حالة عدم توفر أسعار معلنة لبعض الموجودات المالية يتم تقدير قيمتها العادلة باحدى الطرق التالية:

أ- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لاداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.

ب- خصم التدفقات النقدية المتوقعة.

جـ- نماذج تسعير الخيارات.

وفى حال وجود استثمارات يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه فيتم اظهارها بالتكلفة / التكلفة المطفأة، وإن حصل تدنى فى قيمتها يتم تسجيله فى بيان الدخل.

ويعتقد الباحث أن هذه السياسات المحاسبية خاصة المتعلقة بسنة ٢٠٠١م تتسق مع متطلبات المعيار المحاسبى الدولي رقم (٣٩) للمحاسبة والافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية ولكن السؤال الذى يطرح نفسه تلقائياً الآن إلى أى مدى تلتزم البنوك التجارية الأردنية بهذه السياسات عندما تعد بياناتها المالية؟، وللاجابة على هذا التساؤل سيقوم الباحث بتحليل معلومات القيمة العادلة فى بنوك العينة، وهذا هو موضوع النقطة التالية.

تحليل معلومات القيمة العادلة فى بنوك العينة للسنتين ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ م

أولاً : تحليل معلومات القيمة العادلة فى بنك الاسكان للتجارة والتمويل:

١- لسنة ٢٠٠٠م[١]:

لقد تضمن التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠م إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، وقد تبين من هذه الإيضاحات ما يلى:

---

١ - بنك الاسكان للتجارة والتمويل، التقرير السنوى السابع والعشرون، ٢٠٠٠م، ص٤٠-٥٩ .

١- لقد تبين من الايضاح رقم ٥ ما يلى:

بلغت القيمة السوقية لسندات قرض الحكومة الأردنية بالعملة الأجنبية فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠م مبلغ ١٣,٥٦٩,٩٤٦ دينار تقريباً، وتتجه نية البنك إلى الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ استحقاقها خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ ولغاية عام ٢٠٢٣م.

ولم يبين هذا الإيضاح الأرباح أو الخسائر غير المحققة بخصوص هذه السندات، ولكن تبين أن قيمتها الدفترية فى ذات التاريخ تبلغ ١٤,١٢٠,٤٢٩ دينار ومن ثم فإن هناك خسائر غير محققة مقدارها ٥٥٠,٤٨٣ دينار لم يفصح عنها البنك ولم يبين كيفية معالجتها رغم نص م٣٩ ف٧٣ (إن كافة الأدوات المالية خاضعة للمراجعة من أجل الانخفاض فى قيمتها).

٢- لقد تبين من الايضاح رقم ٦ ما يلى:

قام البنك خلال عام ٢٠٠٠م بتحويل استثمارات فى أسهم شركات بقيمة ٥,٢٥٥,٥٣٠ دينار من محفظة الأوراق المالية للاستثمار إلى محفظة المتاجرة، وتم تحويل أسهم بمبلغ ٣٨٧,٦٩٧ دينار من محفظة الأوراق المالية للمتاجرة إلى محفظة الأوراق المالية للاستثمار مما أدى إلى وفر يقدر بمبلغ ٢,١٧٨,٦١٩ دينار فى مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية للمتاجرة ، ولم يفصح البنك عن مبررات هذا الاجراء.

٣- لقد تبين من الايضاح رقم ٣٣ ما يلى:

القيم العادلة:

فيما عدا المحفظة الاستثمارية، القروض والسلف للعملاء ، مبالغ مقترضة لا تختلف القيم العادلة للأدوات المالية داخل قائمة المركز المالى جوهرياً عن قيمتها الدفترية الظاهرة ضمن البيانات المالية، وبلغت القيمة العادلة لمحفظة الأوراق المالية للمتاجرة وللاستثمار، والأوراق المالية الحكومية وبكفالة الحكومة مبلغ ٤٨٩,٨٣٠,٢٨٢ دينار، وتم احتساب القيمة العادلة المقدرة للمحفظة الاستثمارية بناءاً على القيمة السوقية المدرجة - إن وجدت - أو بناءاً على معدلات التسعير للسندات ذات سعر الفائدة الثابتة، ولم يفصح البنك عن القيمة السوقية لهذه الأدوات المالية فى هذا الايضاح بصورة تفصيلية، وقد بلغت القيمة الدفترية لها مبلغ ٢٨٤,٣٧٨,٣٤٥ دينار بالصافى بعد طرح المخصصات باستثناء الأوراق المالية الحكومية وبكفالة الحكومة التى ظهرت بالاجمالى وهذا يعنى أنه كان يجب زيادة المخصصات بالفرق بين صافى القيمة الدفترية والقيمة السوقية وهو مبلغ ١,٨٨٨,٥١٥ دينار، هذا وقد بلغت تفاصيل القيمة الدفترية لهذه الأدوات كما يلى:-

١٥٩,٠٠٦,١٣٨	أوراق مالية حكومية وبكفالة الحكومة. (بالاجمالى)
٤٨,٣٤٢,٥٤٣	محفظة الأوراق المالية للمتاجرة. (بالصافى)
٧٧,٠٢٩,٦٦٤	محفظة الأوراق المالية للاستثمار. (بالصافى)
٢٨٤,٣٧٨,٣٤٥	مجموع القيم الدفترية
٢٨٢,٤٨٩,٨٣٠	- القيمة السوقية
١,٨٨٨,٥١٥	الفرق ويعبر عن زيادة القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لهذه الاستثمارات.

ولم يفصح البنك عن كيفية معالجة هذا الفرق، وكان يجب على البنك أن يفصح عن القيمة السوقية لهذه الاستثمارات بشكل تفصيلى لكل بند من البنود السابقة على حدة مع مراعاة م٣٩ ف٧٣ (إن كافة الأدوات المالية خاضعة للمراجعة من أجل الانخفاض فى قيمتها).

٤- لقد تبين من الايضاح رقم ٣٤ ما يلى:

معايير المحاسبة الدولية الصادرة حديثاً

لقد قام البنك باحتساب أثر تطبيق المعيار ٣٩ على استثمارات البنك فى الأوراق المالية كما فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠م، وبلغ أثره مبلغ ١,٨٠٠,٠٠٠ دينار تقريباً زيادة علي الأرباح المدورة كما فى ١ / ١ / ٢٠٠١م. ولكن البنك لم يفصح عن كيفية احتساب هذا المبلغ ولا عن العناصر (المتغيرات) التى أدت إليه، وكان يجب على البنك الافصاح بشفافية عن التفاصيل المناسبة بخصوص هذا المبلغ.

٢- لسنة ٢٠٠١م[١]:

تضمن التقرير السنوى لعام ٢٠٠١م إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، وقد تبين من هذه الايضاحات ما يلى:

١- لقد تبين من الايضاح رقم ٦ ما يلى:

تم إعادة تصنيف استثمارات البنك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولى رقم (٣٩) كما فى ١ / ١ / ٢٠٠١م

١- بنك الاسكان للتجارة والتمويل، التقرير السنوى الثامن والعشرون، ٢٠٠١م، ص٥١-٦٣.

حيث تم إعادة تصنيف استثمارات فى أسهم شركات بمبلغ ٣٠,٩ مليون دينار إلى محفظة الأوراق المالية المتوفرة للبيع، كما وتم إعادة تصنيف أسهم شركات بمبلغ ٣٣ ألف دينار من محفظة الاستثمار إلى محفظة المتاجرة .

ولكن البنك لم يفصح عن أثر إعادة التصنيف على مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية رغم أنه تم الافصاح عن ذلك فى الايضاح رقم ٦ لعام ٢٠٠٠م، كما لم يفصح عن مبررات هذا الاجراء، ولم يوضح البنك مدى التزامه بنص م٣٩ ف٢١، ١٠٧ ولكنه ذكر فقط أنه أعاد التصنيف طبقاً للمعيار ٣٩ بصفة عامة دون توضيح[١].

٢- لقد تبين من الايضاح رقم ٧ ما يلى:

الافصاح عن وجود تسهيلات ائتمانية غير عاملة وفقاً لتعليمات البنك المركزى بنسبة ١٦٪، ١٨,٣٪[٢] من إجمالى التسهيلات كما فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١ و ٢٠٠٠م على التوالى .

وقد بلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات ٤٢٣,٧٨٩,٨٦٧ دينار كما فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١م، وقد تم أخذ ما لا يزيد عن رصيد الدين القائم لكل عميل من القيمة العادلة للضمانات المقدمة.

كما تبين أن مخصص التسهيلات الائتمانية المحتسب وفقاً لتعليمات البنك المركزى الأردنى يزيد عن المخصص المطلوب وفقاً لمعيار المحاسبة الدولى رقم (٣٩) كما فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١م بمبلغ ٩,٧ مليون دينار.

وكان يجب الافصاح عن مكونات هذه الضمانات وكيفية حساب القيمة العادلة لها، وكذلك كيفية حساب المخصص طبقاً للطريقتين.

٣- لقد تبين من الايضاح رقم ٨ ما يلى:

إن الموجودات المالية المتوفرة للبيع تتضمن بند الاستثمارات فى أسهم شركات (غير مدرجة) مبلغ ١٢,٠٧٦,٧٤٤ دينار، كما فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١م ويتعذر عملياً قياس القيمة العادلة لها بموثوقية كافية وتظهر بالتكلفة / التكلفة المطفأة، وتم تسجيل التدنى فى قيمتها والبالغ ٧٤,٨١٤ دينار فى بيان الدخل ولم يوضح البنك كيفية حساب هذا المبلغ.

---

١ - المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سبق ذكره، م٣٩ ف٢١، ١٠٧، ص١٠٥٤، ١٠٨٥ . .

٢- تبلغ التسهيلات الائتمانية غير العاملة مبلغ ١٠٦,٥٤٩,٤١١ دينار فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١م ومبلغ ١١٢,٩٧٦,٤٠٤ دينار فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠ .

كما يتضمن بند الاستثمارات فى أسهم شركات مبلغ ٨,١٢١,٦٠٤ دينار يمثل القيمة العادلة أو التكلفة لمساهمة البنك فى رأسمال شركات تتراوح نسبة ملكيته فيها ما بين ٢٠٪ - ٥٠٪ نظراً لعدم وجود قدرة مؤثرة لادارة البنك على سياسات واستراتيجيات هذه الشركات بالاضافة إلى توجه البنك للاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأمد قصير، وفى رأينا أن هذا الافصاح غير واضح وكان يحتاج إلى تفاصيل أكثر.

٤- لقد تبين من الايضاح رقم ٢٢ ما يلى :

التغير المتراكم فى القيمة العادلة:

إن تفاصيل الحركة على هذا البند لسنة ٢٠٠١م هى كما يلى: (المبالغ بالدينار)

البيـــــان	أسهـــم	سنـــدات	مشتقات للتحوط	أخـــرى	المجمـــوع
الرصيد فى بداية السنة	-	-	-	-	-
فرق تقويم التحوطات المالية	-	-	-	-	-
صافى أرباح غير متحققة	٦,٩١١,٧٣٤	٤٠٧,٧٨٥	-	٢١,٢٢٠	٧,٣٤٠,٧٣٩
صافى خسائر متحققة منقولة لبيان الدخل	٤١,٦٥٤	-	-	٧٨,٨٧٤	١٢٠,٥٢٨
ما تم قيده فى بيان الدخل بسبب تدنى القيمة	٥٧,١٩٢	-	-	-	٥٧,١٩٢
الرصيد فى نهاية السنة	٧,٠١٠,٥٨٠	٤٠٧,٧٨٥	-	١٠٠,٠٩٤	٧,٥١٨,٤٥٩

جدول رقم (٢)

حركة التغير المتراكم فى القيمة العادلة - بنك الاسكان

هذا وقد تم اظهار الأثر النهائى للتغير المتراكم فى القيمة العادلة وهو مبلغ ٧,٥١٨,٤٥٩ دينار ضمن حقوق المساهمين فى الميزانية العامة الموحدة للبنك كما فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١م.

ويلاحظ أنه تم إضافة صافى الخسائر المتحققة والمنقولة لبيان الدخل وكذلك ما تم قيده فى بيان الدخل بسبب تدنى القيمة إلى حقوق المساهمين حتى تظل حقوق المساهمين مخفضة بما هو غير متحقق من الخسائر ومن التدنى فى القيمة، حيث أنه تم فيما سبق طرح جميع الخسائر غير المتحققة من حقوق المساهمين، ولم يوضح البنك ذلك.

٥- لقد تبين من الايضاح رقم ٢٣ ما يلى:

أرباح مدورة : ويمثل هذا البند ما يلى : (المبالغ بالدينار)

البيـــــان	٢٠٠١م
الرصيد فى بداية السنة	-
أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولى (٣٩)	٧٠٩,٣٠٥
أرباح مدورة أخرى	٦,٦٩٢,١٨٧
أرباح مدورة في نهاية السنة	٧,٤٠١,٤٩٢

جدول رقم (٣)

بيان أثر تطبيق المعيار ٣٩ على الأرباح المدورة - بنك الاسكان

مع مراعاة أنه تم خلال عام ٢٠٠١ تحويل مبلغ ٦٩,١٤٤ دينار إلى بيان الدخل نتيجة لبيع موجودات مالية متوفرة للبيع، وكان يجب الافصاح عن كيفية تطبيق المعيار (٣٩) والعناصر التى طبق عليها حتى تم التوصل إلي المبلغ ٧٠٩,٣٠٥ دينار .

٦- لقد تبين من الايضاح رقم ٣٥ ما يلى:

أن القيمة العادلة للأدوات المالية التى لم تظهر حسب القيمة العادلة لها فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١م لاتختلف عن القيمة الدفترية لها باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق حيث بلغت القيمة الدفترية والقيمة العادلة لها على التوالى ٢٧٧,١٩٤,٨٩٨ / ٢٧٦,٩٤٠,٨٤٦ دينار.

ويلاحظ أن القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أقل من القيمة الدفترية لها بمبلغ ٢٥٤,٠٥٢ دينار، ولم يوضح البنك أنه قام باتخاذ التدابير اللازمة للتحوط بخصوص هذا المبلغ من خلال تكوين المخصصات اللازمة أو إعادة تعديل المخصصات القائمة.

أما بالنسبة للتسهيلات الائتمانية وبسبب عدم وجود أسواق ثابتة لتبادل مثل هذه التسهيلات وبسبب معوقات الوقت والتكاليف فإنه لا يمكن احتساب القيمة العادلة لتلك التسهيلات بدقة إلاَّ أن ادارة البنك ترى أن القيمة العادلة لها لا تقل عن القيمة الدفترية.

ويرى الباحث أن بنك الاسكان قد التزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية خاصة المعيار ٣٩ باستثناء بعض الملاحظات التى ذكرت فيما سبق بالاضافة إلى عدم الالتزام بالتصنيفات الأربعة للموجودات المالية التى وردت فى المعيار ٣٩ ف ٦٨[١].

ثانياً : تحليل معلومات القيمة العادلة فى البنك العربى:

١- لسنة ٢٠٠٠م[٢]:

تضمن التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠م إيضاحات حول البيانات المالية، ولقد ورد فى الإيضاح رقم ٢٦

إن اتباع المعيار ٣٩ سوف يؤدى إلى زيادة مقدارها ٢٠,٥ مليون دينار أردنى فى الأرباح المدورة كما هى بتاريخ ١ / ١ / ٢٠٠١م وذلك نتيجة تغيير قيمة بنود الموجودات المالية والمطلوبات المالية كما هو مبين فيما يلى:

١- معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، م ٣٩ ف ٦٨، ص ١٠٧٤ .

٢- البنك العربى - التقرير السنوى الحادى والسبعون، ٢٠٠٠م، ص٤٩-٥٠ .

الموجودات المالية والمطلوبات المالية (القيمة بآلاف الدنانير الأردنية) كما في ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٠م:

البيـــــان	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	الفروقات
الموجودات المالية:			
نقد وأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٤,٣٠٩,٤٧٢	٤,٣٠٩,٤٧٢	-
أرصدة لدى بنوك مركزية	١,٢٩٥,٤٠٨	١,٢٩٥,٤٠٨	-
أوراق مالية حكومية وبكفالة الحكومة:			
للمتاجرة	٦٥١,٢٩٣	٦٥١,٩٦٣	٦٧٠
للاستثمار	٦٨٠,٧٨٠	٦٧٩,٩٩٩	(٧٨١)
أوراق مالية للمتاجرة	١٥٠,٩٧٢	١٥١,٠١٣	٤١
تسهيلات ائتمانية - صافي بعد المخصص	٥,٠٨٣,٩٦١	٥,٠٨٣,٩٦١	-
أوراق مالية للاستثمار-صافي بعد المخصص	١,٢١٧,٦١٢	١,٢٣٨,١٧٤	٢٠,٥٦٢
مجموع الموجودات المالية	١٣,٣٨٩,٤٩٨	١٣,٤٠٩,٩٩٠	٢٠,٤٩٢
المطلوبات المالية			
ودائع عملاء	٩,٧٤٨,٢٨٥	٩,٧٤٨,٢٨٥	-
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٢,٥٩٤,١٧٧	٢,٥٩٤,١٧٧	-
مجموع المطلوبات المالية	١٢,٣٤٢,٤٦٢	١٢,٣٤٢,٤٦٢	-
بنود خارج الميزانية العامة			
مشتقات مالية:			
عقود أسعار آجلة	١١٢,٣٨٨	١١٢,٣٨٨	-
عقود فوائد آجلة	١,٧٨٣,٤٢٠	١,٧٨٣,٤٢٠	-
عقود عملات أجنبية آجلة	١,٥٠٦,١٦٩	١,٥٠٦,١٦٩	-

جدول رقم (٤)

القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - البنك العربي

ولقد تبين أن البنك قام بتقدير القيمة العادلة كما يلى:

١- إن القيمة العادلة لبنود الموجودات المالية من نقد لدى بنوك ومؤسسات مصرفية، أرصدة لدى بنوك مركزية، وتسهيلات ائتمانية تقارب القيمة الدفترية لها.

٢- إن القيمة العادلة لبنود المطلوبات المالية من ودائع عملاء وودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تقارب قيمتها الدفترية نظراً لأن فترة استحقاقها ليست طويلة.

٣- يتم تقدير القيمة العادلة على أساس القيمة السوقية أو بأى طرق أخرى متعارف عليها وملائمة .

٤- تم تقدير القيمة العادلة للتسهيلات الائتمانية على أساس صافى قيمتها الدفترية بعد تنزيل الفوائد المعلقة للديون غير العاملة، وكذلك بعد تنزيل كل من المخصص الخاص للديون غير العاملة والمخصص العام للديون العاملة وكلها محتسبة تبعاً لسياسات البنك الموضوعة وبما يتفق مع تعليمات سلطات الرقابة الحكومية فى البلدان التى يعمل فيها البنك.

٥- تم إظهار القيمة العادلة للموجودات المالية المبينة أدناه على النحو التالى:

أوراق مالية للمتاجرة: وفقاً لأسعار السوق فى نهاية العام.

أوراق مالية للاستثمار:

أ- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بموجب التكلفة المعدلة بعلاوة الأطفاء أو الخصم.

ب- أخرى : بموجب أسعار السوق فى نهاية العام.

٦- تستخدم المشتقات المالية بشكل رئيسى من عقود أسعار آجلة وعقود فوائد آجلة وعقود عملات أجنبية آجلة لأغراض التحوط المالى وليس لأغراض الاتجار.

٢- لسنة ٢٠٠١م[١]:

تضمن التقرير السنوى لعام ٢٠٠١م إيضاحات حول البيانات المالية، ولم تتضمن هذه الايضاحات أى تفصيلات عن القيمة الدفترية والقيمة العادلة لبنود الموجودات المالية وبنود المطلوبات المالية، رغم أنه سبق وعرض هذه التفصيلات فى عام ٢٠٠٠م كما سبق ايضاحه.

١- البنك العربى - التقرير السنوى الثانى والسبعون للعام ٢٠٠١م، ص٣٤-٣٩ .

ولكنه عرض ضمن بنود الميزانية التغير المتراكم فى القيمة العادلة بقيمة سالبة ٨٤١٨ كأحد بنود حقوق المساهمين، ولم يفصح عن كيفية التوصل إلى قيمة هذا التغير رغم أنه أفصح عن ذلك فى العام السابق بصورة واضحة، كما تم عرض هذا التغير فى بيان التغيرات فى حقوق المساهمين لعام ٢٠٠١م .

ومع ذلك فقد تبين من الايضاحات أن أهم السياسات المحاسبية المطبقة توضح بصفة عامة أن البنك العربى قد التزم بتطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ باستثناء بعض الملاحظات التالية[١]:

١- لم يفصح بصورة مباشرة عن القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية فى نهاية عام ٢٠٠١م، رغم أنه أفصح عن ذلك بصورة واضحة ومباشرة فى نهاية عام ٢٠٠٠م. مع مراعاة أن معيار المحاسبة الدولى يبدأ تطبيقه ابتداء من ١ / ١ / ٢٠٠١م ولذلك كان المفروض أن تكون هذه السنة أولى بالرعاية.

٢- لم يفصح عن الموجودات المالية طبقاً للفئات الأربعة المصنفة فى المعيار ٣٩ (فقرة ٦٨) سواء فى ميزانية عام ٢٠٠٠م أو ميزانية عام ٢٠٠١م، وذلك رغم أنه عندما عرض السياسات المحاسبية المطبقة عام ٢٠٠١ قد التزم بهذا التصنيف لكن دون أرقام مالية ومن ثم فإن البنك لم يفصح مالياً عن الموجودات المالية طبقاً للتصنيف المشار إليه.

٣- لم يفصح عن مقدار الموجودات المالية التى لم يتوفر لها أسعار معلنة - إن وجدت - وما هى الطريقة التى اتبعها لتقدير قيمة هذه الموجودات.

٤- لم يفصح عن وجود أو عدم وجود استثمارات تعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه وأسباب ذلك، ولم يوفر البيانات اللازمة لكى تتمكن الأطراف التى تستخدم البيانات المالية من تقدير القيم التى يمكن أن تتضمن القيمة العادلة لهذه الاستثمارات إن وجدت.

٥- عند عرض السياسات المحاسبية التزم البنك بما ورد فى معيار المحاسبة الدولى ٣٩ ومع ذلك لم يوضح كيفية تطبيقها بصورة تفصيلية .

٦- بالنسبة للموجودات المالية للمتاجرة التى تقيد بالتكلفة ويعاد تقييمها بالقيمة العادلة ويتم قيد أى ربح أو خسارة ناجمة عن التغير فى القيمة العادلة لها فى بيان الدخل بنفس فترة حدوث هذا التغير، ولم تبين الايضاحات ذلك.

١- المرجع السابق، ص ٣٩-٤٠ .

٧- بالنسبة للموجودات المالية المتوفرة للبيع فإنها تقيد بالتكلفة ويعاد تقييمها بالقيمة العادلة، وتقيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن اعادة التقييم فى حساب مستقل ضمن حقوق المساهمين ، وعندما تتحقق فانها تدخل فى بيان الدخل ولم يوضح ذلك.

٨- لقد بين الايضاح ٢٢ لبيانات ٢٠٠١ وهو متعلق بالايرادات التشغيلية الأخرى أنها تتضمن بند أرباح موجودات وأدوات مالية ولكنه لم يوضح أى تفاصيل عن هذه الأرباح وكيف تم حسابها وما هى نوعية الموجودات والأدوات المالية التى تعتبر مصدراً لهذه الأرباح.

ثالثاً - تحليل معلومات القيمة العادلة فى البنك الأهلى الأردنى:

١- لسنة ٢٠٠٠م[١]:

تضمن التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠م إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة ، وقد تبين من هذه الايضاحات ما يلى:

١- لقد تبين من الايضاح رقم ٣٦ ما يلى:

إن اثر اتباع المعيار ٣٩ الناجم من التغيرات فى القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية على صافى الأرباح المدورة للبنك فى ١ / ١ / ٢٠٠١م يقدر بمبلغ ١٦٤,٠٧١ دينار وهو ناتج عن اعادة تقييم الأوراق المالية للاستثمار فقط حيث بلغت القيمة الدفترية والقيمة العادلة لها على التوالى ٤٣,٠٣٠,٧١١، ٤٣,١٩٤,٧٨٢ دينار، أما باقى الموجودات المالية والمطلوبات المالية والبنود خارج الميزانية فقد تبين أن قيمتها العادلة لم تختلف عن قيمتها الدفترية.

وقد اعتبرت القيمة العادلة للتسهيلات الممنوحة على أنها القيمة فى الدفاتر بعد تنزيل مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها والفوائد المعلقة وفقاً لتعليمات البنك المركزى الأردنى وقد بلغت قيمتها طبقاً لذلك ٥١١,٥٢٤,٥١٦ دينار

٢- لسنة ٢٠٠١م[٢]:

تضمن التقرير السنوى لعام ٢٠٠١م إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، وقد تبين من هذه الايضاحات ما يلى:-

---

١- البنك الأهلى الأردنى، التقرير السنوى الخامس والأربعون، ٢٠٠٠م، ص٤١ .

٢- البنك الأهلى الأردنى، التقرير السنوى السادس والأربعون، ٢٠٠١م، ص٣٦ - ٥٢ .

١- لقد تبين من الايضاح رقم ٧ ما يلى:

يزيد مخصص التسهيلات الائتمانية الخاص المعد وفقاً لتعليمات البنك المركزى الأردنى بمبلغ ١,٠٧٤,٠٣٣ دينار عن المخصص المحتسب وفقاً لمعيار المحاسبة الدولى رقم (٣٩) وذلك كما فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١م.

وقد بلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة لقاء التسهيلات الائتمانية مبلغ ٥٤١,٨٨٧,٩١٥ دينار كما فى نهاية السنة الحالية مقابل ٤٨٩,٣٢٩,٨٠٢ دينار فى نهاية السنة السابقة.

٢- لقد تبين من الايضاح رقم ٨ ما يلى:

نتيجة لاعادة تقييم الموجودات المالية المتوفرة للبيع فى ١ / ١ / ٢٠٠١م بموجب المعيار (٣٩) ظهر فرق بالزيادة مقداره مبلغ ٦٨٥,٦٦٢ دينار أضيف إلى الأرباح المدورة فى العام ٢٠٠١م.

كما تبين أن الموجودات المالية المتوفرة للبيع غير مدرجة ويتعذر عملياً قياس القيمة العادلة لها وتظهر بالتكلفة / التكلفة المطفأة بلغت قيمتها ٨,١٨٣,٣٦٣ دينار للأردن والخارج (٨,٠٢٩,٢٨٢ دينار للأردن) كما فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١م.

٣- لقد تبين من الايضاح رقم ٢٣ ما يلى:

أن التغير المتراكم فى القيمة العادلة يعبر عن أرباح غير متحققة وقد بلغ ٧٧,٩٧٧ دينار، وقد ظهر هذا المبلغ فى الميزانية الموحدة للبنك كما فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١م ضمن حقوق المساهمين ولكن البنك لم يوضح كيفية حساب هذا الرقم ومتغيراته.

٤- لقد تبين من الايضاح رقم ٢٤ ما يلى:

الأرباح المدورة تمثل فروقات اعادة تقييم الموجودات والمطلوبات المالية كما فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١م وتفاصيلها كما يلى: (المبالغ بالدينار)

الرصيد فى بداية السنة	-
أثر تطبيق المعيار المحاسبى الدولى رقم (٣٩) على الموجودات المتوفرة للبيع	٦٨٥,٦٦٢
أثر تطبيق المعيار المحاسبى الدولى رقم (١٢) (المنافع الضريبية المؤجلة)	٢,٠٣٥,٨٥٠
الرصيد فى نهاية السنة	٢,٧٢١,٥١٢

جدول رقم (٥)

بيان أثر تطبيق المعيار ٣٩ والمعيار ١٢ على الأرباح المدورة - البنك الأهلي الأردنى

٥- لقد تبين من الايضاح رقم ٢٨ ما يلى:- (المبالغ بالدينار)

	٢٠٠١م
أرباح (خسائر) موجودات مالية للمتاجرة	٧٥,٩٩٩
أرباح (خسائر) بيع أو تدنى موجودات مالية متوفرة للبيع	٢٩٤,٧٧١
عوائد التوزيعات	٤٠٢,٢٧٦
	٧٧٣,٠٤٦

جدول رقم (٦)

أرباح (خسائر) الموجودات المالية - البنك الأهلى الأردنى

٦- لقد تبين من الايضاح رقم (٣٦) ما يلى:-

يظهر الجدول التالى القيمة العادلة الموجبة والسالبة للمشتقات المالية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١م إلى جانب توزيع القيمة الاسمية حسب آجالها : (المبالغ بالدينار)

	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع القيمة الأسمية	القيمة الاسمية حسب الاستحقاق		
				خلال ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة	من سنة إلى ٢ سنوات
نهاية الفترة الحالية	-	-	-	-	-	-
مشتقات مالية محتفظ بها للمتاجرة	-	-	-	-	-	-
عقود بيع آجلة بعملات أجنبية	-	(١,١٠٢,٣٥٧)	(١,٠٨١,٤٤٥)	(٧٩٤,٤٦١)	(٢٨٦,٩٨٤)	-
عقود شراء آجلة بعملات أجنبية	١,١٠٣,٤١٢	-	١,٠٧٨,٥٨٢	٥٨٢,٨٤٢	٤٩٥,٧٤٠	-
المجموع	١,١٠٣,٤١٢	(١,١٠٢,٣٥٧)	(٢,٨٦٢)	(٢١١,٦١٨)	٢٠٨,٧٥٦	-

جدول رقم (٧)

القيمة العادلة والقيمة الاسمية للمشتقات المالية - البنك الأهلي الأردني

وطالما أن هذه المشتقات محتفظ بها للمتاجرة فإنه يجب على البنك إعمال الفقرة ١٠٣ بند (أ) من المعيار ٣٩ والتي تنص على أنه يجب ادخال المكسب أو الخسارة من أصل أو مطلوب مالي محتفظ به للمتاجرة في صافي الربح أو الخسارة للفترة التي تنشأ فيها (بهذا الخصوص يجب دائماً اعتبار المشتق أنه محتفظ به للمتاجرة إلاّ إذا حدد على أنه أداة تحوط). ولم يبين البنك ما إذا كان قد طبق هذا النص أم لا.

٧- لقد تبين من الايضاح رقم ٤١ ما يلي :

أن القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لم تظهر في الميزانية حسب القيمة العادلة لها كما في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١م لا تختلف عن القيم الدفترية.

ورغم أن هذا البنك قد أفصح عن الكثير من الايضاحات إلاّ أنها كانت تحتاج إلى المزيد من التفسير على النحو التالي:

أ- تفسير كيفية حساب الرقم الخاص بأثر تطبيق المعيار ٣٩ على الموجودات المتوفرة للبيع. (ايضاح ٨،٢٤).

ب- تفسير كيفية حساب الرقم الخاص بتطبيق المعيار ١٢ على المنافع الضريبية. (إيضاح ٢٤).

جـ- تفسير الأرقام الخاصة بأرباح (خسائر) موجودات مالية للمتاجرة، وأرباح (خسائر) بيع أو تدني موجودات مالية متوفرة للبيع. (ايضاح ٢٨).

د- تفسير الأرقام الخاصة بالقيمة العادلة السالبة والموجبة للمشتقات المالية . (ايضاح ٣٦).

رابعاً - تحليل معلومات القيمة العادلة فى بنك الصادرات والتمويل :

١- لسنة ٢٠٠٠م[١]:-

يتضمن التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠م إيضاحات حول البيانات المالية فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠م، وقد تبين من هذه الايضاحات ما يلى:

١- لقد تضمن الايضاح رقم ٥ ما يلى:

بلغت القيمة السوقية للسندات الحكومية فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠م مبلغ ١,٢٦٨,٠٤٧ دينار وتتجه النية لدى البنك للاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها خلال عام ٢٠٢٣، وقد بلغت القيمة الدفترية لهذه السندات ١,١٤٩,٩٩٠ ولم يفصح البنك أن هذه الاستثمارات مستثناه من التقييم طبقاً للقيمة العادلة ولكنها خاضعة للمراجعة من أجل الانخفاض فى قيمتها مع مراعاة أن هناك زيادة فى قيمتها لهذه السنة.

٢- لقد تبين من الايضاح رقم ٦ ما يلى :

يشمل بند محفظة الأوراق المالية للمتاجرة ما يلى: (المبالغ بالدينار)

	٢٠٠٠م
أسهم محلية متداولة	٥,١٠٦,٢٨٨
سندات محلية متداولة	٧,٧٤٠,٦١٣
سندات حكومية للمتاجرة	١٠٣,٤٠٨
المجموع	١٢,٩٥٠,٣٠٩
- مخصص هبوط أسعار أوراق مالية	١٣٦,٦٠٣
الصافى	١٢,٨١٣,٧٠٦

جدول رقم (٨)

محفظة الأوراق المالية للمتاجرة - بنك الصادرات والتمويل

بلغت القيمة السوقية للأسهم مبلغ ٤,٨٦٣,٦١٦ دينار كما بلغت القيمة السوقية للسندات المحلية مبلغ ٧,٨٤٥,٨٦٥ دينار، وقد بلغت القيمة السوقية للسندات الحكومية للمتاجرة ما يعادل مبلغ

١- بنك الصادرات والتمويل، التقرير السنوى الخامس ٢٠٠٠م، ص ٣١ - ٤٥ .

١٠٤,٢٢٣ دينار، كل ذلك فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠م.

ويتضح من ذلك أن القيمة السوقية للأسهم أقل من القيمة الدفترية لها بمبلغ ٢٤٢,٦٧٢ دينار أما القيمة السوقية للسندات المحلية فهى أكبر من القيمة الدفترية لها بمبلغ ١٠٥,٢٥٢ دينار، وكذلك القيمة السوقية للسندات الحكومية فهى أكبر من القيمة الدفترية لها بمبلغ ٨١٥ دينار، وبتفاعل الأرباح غير المحققة مع الخسائر غير المحققة لمحفظة الأوراق المالية للمتاجرة ككل ينتج لنا ١٣٦,٦٠٥ وهو قيمة مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية تقريباً ، وكان يجب على البنك أن يفصح عن ذلك بصورة تفصيلية.

٣- لقد تبين من الايضاح رقم ٧ ما يلى:

الافصاح عن التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة وفقاً لتعليمات البنك المركزى الأردني والتى لا يتم أخذ فوائدها للايرادات، وقد بلغت قيمة هذه التسهيلات فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠م مبلغ ٤,٩١١,٢٥٧ دينار، ولم يوضح البنك كيفية معالجة فوائد هذه التسهيلات طالما أنها لا تؤخذ للايرادات.

٤- لقد تبين من الايضاح رقم ٨ ما يلى:

يشمل بند محفظة الأوراق المالية للاستثمار ما يلى: (المبالغ بالدينار)

	٢٠٠٠م
أسهم محلية غير متداولة	١٠٠,٠٠٠
سندات أجنبية متداولة	٥٠٨,٣٥٣
المجموع	٦٠٨,٣٥٣
- مخصص هبوط قيمة سندات أجنبية متداولة	٢٧,٠٠٥
الصافى	٥٨١,٣٤٨

جدول رقم (٩)

محفظة الأوراق المالية للاستثمار - بنك الصادرات والتمويل

حيث بلغت القيمة السوقية للسندات الأجنبية فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠م ما يعادل مبلغ ٤٨١,٣٤٨ دينار، ويلاحظ أن مخصص الهبوط يعبر عن مقدار النقص فى القيمة السوقية عن القيمة الدفترية لهذه

السندات وتتجه نيه البنك إلى الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ استحقاقها خلال الفترة من عام ٢٠٠٤م ولغاية عام ٢٠٠٩م.

٥- لقد تبين من الايضاح رقم ٣٢ ما يلى:

أن البنك قام باحتساب أثر تطبيق المعيار ٣٩ على استثمارات البنك فى الأوراق المالية كما فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠م وبلغ أثره مبلغ ٣٤٩,٧٠٠ دينار تقريباً زيادة على الأرباح المدورة ما فى ١ / ١ / ٢٠٠١م.

ولم يوضح البنك كيفية حساب هذا الرقم والمتغيرات التى أدت إلي تكوينه.

٢- لسنة ٢٠٠١م[1]:

يتضمن التقرير السنوى لعام ٢٠٠١م إيضاحات حول البيانات المالية فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١م، وقد تبين من هذه الايضاحات ما يلى:

١- لقد تبين من الايضاح رقم ٧ ما يلى:

بلغ المخصص الخاص بالتسهيلات الائتمانية المباشرة بموجب تعليمات البنك المركزى مبلغ ١٣٧,٦٤٧,٥ دينار وحسب المعيار (٣٩) مبلغ ٤,٧٦٧,٨٤٧ دينار كما فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١م. كما بلغت القيمة العادلة الاجمالية للضمانات المقدمة مقابل تسهيلات مبلغ ٩١,٢٢٣,٦٩٤ دينار فى نفس التاريخ . ولم يوضح البنك كيفية حساب هذه الأرقام.

وقد بلغت قيمة المخصصات التى انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت ازاء ديون غير عاملة أخرى مبلغ ٤٨٥,٨٤٣ دينار للفترة الحالية بينما لا توجد أية تحويلات خلال الفترة السابقة. وكان يجب علي البنك الافصاح عن كيفية حساب هذا المبلغ.

٢- لقد تبين من الايضاح رقم ٨ ما يلى:

بخصوص الموجودات المالية المتوفرة للبيع هناك أسهم قيمتها ١٠٠,٠٠٠ دينار وهى أسهم الشركة الأردنية لضمان القروض وهذه الأسهم مدرجة فى بورصة عمان ولكنها غير متداولة ، ويتعذر عملياً قياس القيمة العادلة لها بشكل يعتمد عليه وتظهر بالتكلفة ، وترى الادارة أنه لا يوجد تدنى فى قيمة هذه الأسهم فى نهاية السنة الحالية، ولم يوضح البنك أى معلومات عن السندات البالغ قيمتها ١٧,٦٥٠,٨٠٥ دينار.

١- بنك الصادرات والتمويل، التقرير السنوى السادس ، ٢٠٠١م ، ص ٣٢ - ٤٦ .

٣- لقد تبين من الايضاح رقم (٢٠) ما يلى:

	٢٠٠١م		
التغير المتراكم فى القيمة العادلة:	أسهم	سندات	مشتقات
الرصيد فى بداية السنة	-	-	-
صافى أرباح غير متحققة	-	-	١٣١,٠١٣
ينزل: صافى أرباح متحققة منقولة لبيان الدخل	-	-	-
صافى الحركة خلال السنة	-	-	١٣١,٠١٣
الرصيد الحالى	-	-	١٣١,٠١٣

جدول رقم (١٠)

التغير المتراكم فى القيمة العادلة - بنك الصادرات والتمويل

وقد ظهر هذا المبلغ ضمن حقوق المساهمين فى الميزانية العمومية للبنك كما فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١م. ولكن البنك لم يوضح كيفية حساب هذا الرقم والمتغيرات التى أدت إليه.

٤- لقد تبين من الايضاح رقم ٢١ ما يلى:

أ- من مكونات الأرباح المدورة مبلغ ١٥٢,٧١٩ دينار نتيجة أثر تطبيق المعيار (٣٩) لأول مرة .

ب- بلغت قيمة المبالغ المحولة إلى بيان الدخل نتيجة بيع الموجودات المالية المتوفرة للبيع مبلغ ٤,١٠٠ دينار، وقد تبين من الايضاح رقم ٢٦ أن أرباح بيع موجودات مالية متوفرة للبيع مبلغ ٢٢,٤٠٦ دينار ولم يوضح البنك كيفية حساب كل رقم من هذين الرقمين وكيفية معالجة الفرق بينهما، وبالرجوع إلى بيان الدخل للسنة المنتهية فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١م تبين أن بند أرباح وأدوات مالية يتضمن مبلغ ٢٢,٤٠٦ دينار كما فى الايضاح ٢٦ .

٥- لقد تبين من الايضاح رقم ٣٢ ما يلى:

ان المشتقات المحتفظ بها كتحوطات ازاء التدفقات النقدية بلغت قيمتها الاسمية ١٤,٩٨١,٧٤٤

دينار، والقيمة العادلة الموجبة ٨٢,٨٦٥ دينار، ولم يوضح البنك كيفية حساب هذه القيمة العادلة ولا كيفية معالجتها رغم ان م ٣٩ ف ١٥٨ تنظم تحوطات التدفق النقدى[١]، ولم يشر البنك إلي ذلك.

٦- لقد تضمن الايضاح رقم ٣٣ ما يلى

إن قيمة الموجودات والمطلوبات المالية التى لم تظهر حسب القيمة العادلة لها لا تختلف قيمتها العادلة عن قيمتها الدفترية باستثناء بند استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق والتى بلغت قيمتها الدفترية وقيمتها العادلة على التوالى ١١,٨٤٢,٧٣٨ ، ١٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار وقد بلغ الفرق الموجب بينهما ١٥٧,٢٦٢ دينار ولم يفصح البنك أن هذه الاستثمارات خاضعة للمراجعة من أجل الانخفاض فى قيمتها مع مراعاة أن هناك زيادة فى قيمتها لهذه السنة.

بالنسبة للتسهيلات الائتمانية وبسبب عدم وجود أسواق ثانوية لتبادل مثل هذه التسهيلات وبسبب معوقات الوقت والتكاليف فإنه لا يمكن احتساب القيمة العادلة لتلك التسهيلات بدقة، إلاّ أن ادارة البنك ترى أن القيمة العادلة لا تقل عن القيمة الدفترية.

١- معايير المحاسبية الدولية، مرجع سبق ذكره، م٣٩ ف١٥٨، ص١١٠٠ .

الخلاصة والنتائج والتوصيات

الخلاصة والنتائج

يعتبر موضوع المحاسبة والافصاح عن القيمة العادلة خاصة فى قطاع البنوك التجارية من الموضوعات الحديثة نسبياً، وقد صدرت عدة معايير دولية بخصوص هذا الموضوع ومن أهمها المعيار رقم (١٠٧) والذى أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) فى عام ١٩٩١م والذى يعتبر نافذ المفعول بعد ١٥ / ١٢ / ١٩٩٢م، والمعيار رقم (٣٩) والذى أصدرته لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) فى ١٥ / ٣ / ١٩٩٩م على أن يسرى مفعوله على البيانات المالية للسنوات المالية التى تبدأ فى ١ / ١ / ٢٠٠١م أو بعد هذا التاريخ، كما يسمح بتطبيق هذا المعيار بشكل أبكر فقط من السنة المالية التى تنتهى بعد ١٥ / ٣ / ١٩٩٩م وهو تاريخ إصدار هذا المعيار.

وقد تم فى هذا البحث تأصيل مفهوم القيمة العادلة بناء على ما ورد فى المعايير المحاسبية الدولية والدراسات السابقة واستنتاج مجموعة من المقومات الأساسية التى يجب توافرها حتى يمكن قياس القيمة العادلة والطرق العلمية لقياسها، بالإضافة إلى مناقشة وتحليل وجهات النظر المؤيدة والمعارضة لقياس القيمة العادلة والافصاح عنها خاصة فى قطاع البنوك التجارية، والمشكلات المرتبطة بذلك، والبدائل التى اقترحها مجلس معايير المحاسبة الدولية فى المعيار (١١٥) لعلاج هذه المشكلات.

ويمكن اعتبار المعلومات الدقيقة عن أسعار السوق المصدر الرئيسى لتوفير المقياس الأكثر ملاءمة للقيمة العادلة، والذى يمكن الاعتماد عليه، ولكن عندما لا تتاح أسعار السوق فإن أفضل تقدير للقيمة العادلة يمكن أن يعتمد على سعر السوق المتاح للوثيقة المشابهة فى الخصائص، أو يعتمد على الأساليب الفنية للتقييم مثل تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج التسعير المتاحة، أو نماذج مصفوفة التسعير.

ونظراً لأن البنوك التجارية فى الأردن قد تبنت تطبيق المعيار (٣٩) السابق الاشارة إليه، فقد تم تحليل متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة والافصاح عن القيمة العادلة مع التركيز على متطلبات المعيار (٣٩)، والتى يترتب على الالتزام بها زيادة جودة المعلومات المحاسبية إلى حد معين حيث أن هذا المعيار لا يمثل إلاَّ خطوة فى الاتجاه الصحيح نحو الارتقاء بجودة المعلومات المحاسبية.

وقد قامت البنوك التجارية فى الأردن بتطبيق المعيار (٣٩) على البيانات المالية من ١ / ١ / ٢٠٠١م، وقد التزمت بمتطلبات الافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية والواردة في هذا المعيار باستثناء بعض الملاحظات والتى من أهمها ما يلى:

١- الافصاح عن القيمة السوقية لبعض الأدوات المالية مع عدم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر غير المحققة ولا عن كيفية معالجتها.

٢- تحويل بعض الاستثمارات من محفظة الأوراق المالية للاستثمار إلى محفظة المتاجرة والعكس،

وعدم الافصاح عن مبررات هذا الاجراء، رغم الافصاح عن اثارة المالية فى بعض البنوك وعدم الافصاح عن هذه الاثار فى بنوك أخرى .

٣- عدم الافصاح عن القيمة السوقية لبعض الاستثمارات بشكل تفصيلى وإنما تم الافصاح عنها بشكل إجمالى ، مما أعاق مقارنة القيمة الدفترية مع القيمة السوقية لكل بند على حدة .

٤- عدم الافصاح عن كيفية احتساب اثر تطبيق المعيار (٣٩) على الاستثمارات فى الأوراق المالية ولا عن العناصر المكونة لهذا الأثر.

٥- الافصاح عن القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات دون الافصاح عن مكونات هذه الضمانات وكيفية حساب القيمة العادلة لها.

٦- عدم الالتزام بالتصنيفات الأربعة للموجودات المالية الواردة فى م (٣٩) ف ٦٨ .

٧- التأرجح بن الافصاح وعدم الافصاح عن وجود استثمارات يتعذر قياس قيمتها العادلة وأسباب ذلك، كما لم يتم توفير البيانات اللازمة لكى تتمكن الأطراف التى تستخدم البيانات المالية من تقدير القيم التى يمكن أن تتضمن القيمة العادلة لهذه الاستثمارات.

٨- عدم تفسير الأرقام الخاصة بأرباح (خسائر) موجودات مالية للمتاجرة وأرباح (خسائر) بيع أو تدنى موجودات مالية متوفرة للبيع.

٩- عدم تفسير الأرقام الخاصة بالقيم العادلة الموجبة والسالبة للمشتقات المالية.

١٠- وجود تعارض بين الفقرة ٢٥ من المعيار (٣٠) والفقرة ٦٩ من المعيار (٣٩) حيث نصت الأولى على أن يفصح البنك كحد أدنى عن القيمة العادلة لموجوداته المالية للتصنيفات الأربعة التى اشترطها المعيار (٣٩) فى الفقرة ٦٨ وهى:

١- القروض والذمم المدينة الناشئة عن أعمال المشروع والغير محتفظ بها للمتاجرة.

٢- الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

٣- الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة.

٤- الموجودات المالية المتوفرة للبيع.

ولكن المعيار (٣٩) فى الفقرة ٦٩ قد استثنى البندين ٢،١ بالاضافة إلي أى أصل مالى لا يمكن قياس قيمته العادلة بشكل موثوق به من التقييم العادل.

وهذا يعنى أن التقييم العادل ينطبق فقط على الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والموجودات المالية المتوفرة للبيع، مع مراعاة أن الفقرة ٧٣ من المعيار (٣٩) قد نصت على أن كافة الموجودات المالية خاضعة للمراجعة من أجل الانخفاض فى قيمتها.

التوصيات

يوصى الباحث بما يلى:

١- الافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية والأرباح غير المحققة نتيجة التقييم العادل ليس فى صلب القوائم المالية وإنما فى ملاحق مرفقة بها كمرحلة انتقالية مع اعتبار هذه الملاحق مكملة للقوائم المالية على أن يكون ذلك بشكل تفصيلى وواضح ولكل بند على حدة وليس بصورة اجماليه وذلك حتى يستقر التطبيق العملى وتعالج المشكلات المرتبطة به ثم بعد ذلك يتم الافصاح فى القوائم المالية.

٢- الافصاح عن الخسائر غير المحققة فى حالة تدنى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية فى صلب القوائم المالية عن طريق تكوين المخصصات المناسبة ولكل بند على حدة.

٣- الاعتراف والافصاح عن الأرباح أو الخسائر المحققة فى حالة بيع الأدوات المالية أو جزء منها فقط وذلك فى صلب القوائم المالية وبصرة تفصيلية أو بصورة إجمالية مع ارفاق ملحق لبيان التفاصيل.

٤- الافصاح عن مبررات تحويل بعض الاستثمارات من محفظة الأوراق المالية للاستثمار إلى محفظة المتاجرة أو العكس، وكذلك الافصاح عن الآثار المالية المترتبة على ذلك بشكل تفصيلى.

٥- الافصاح عن القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية وكيفية حسابها بشكل تفصيلى فى ملاحق القوائم المالية.

٦- الافصاح عن الأدوات المالية التى يتعذر قياس قيمتها العادلة وأسباب ذلك بصورة تفصيلية وما إذا كان فى الامكان قياس قيمتها العادلة مستقبلاً، وإذا توافرت بعض المعلومات التى تساعد فى قياس قيمتها العادلة ولو بصورة تقريبية فيجب الافصاح عن هذه المعلومات.

٧- ضرورة الالتزام بالتصنيفات الأربعة للموجودات المالية الواردة فى م(٣٩) فـ٦٨، وذلك فى صلب القوائم المالية وإن تعذر ذلك فلابد من الافصاح عن الأسباب وكذلك الافصاح عن هذه التصنيفات الأربعة فى ملحق خاص بالقوائم المالية.

٨- تبين وجود تعارض بين المعايير المرتبطة بالقيمة العادلة ويجب العمل على إزالة هذا التعارض ومن أمثلة ذلك:

أ- التعارض بين الفقرة ٢٥ من المعيار (٣٠) والفقرة ٦٩ من المعيار (٣٩) والذى سبق الإشارة إليه فى بند ١٠ من الخلاصة والنتائج.

ب- التعارض بين الفقرة ٨٣ من المعيار (٣٢) والفقرة ٦٩ من المعيار (٣٩) وقد تم إزالة هذا التعارض فعلاً عن طريق تعديل الفقرة ٨٣ من المعيار (٣٢)[١].

١- معايير المحاسبة الدولية ، مرجع سبق ذكره، تعديل م ٣٢ ف ٨٣ ، ص١١١٤ .

٩- ان وجود العديد من المعايير المتعلقة بالمحاسبة والافصاح عن القيمة العادلة يؤدى إلى الكثير من اللبس والغموض فى التطبيق العملى، ولذلك يوصى الباحث باعادة النظر فى هذه المعايير والتنسيق فيما بينها وإزالة أى تعارض إذا وجد وجمعها كلها فى معيار واحد تلتزم به جميع المنشآت الاقتصادية.

١٠- تشكيل لجنة دولية متخصصة واحدة ودائمة على أن يتفرع منها لجان اقليمية لمتابعة التطبيق العملى وتلقى المشكلات المرتبطة به ودراستها واقتراح التوصيات المناسبة لعلاجها، ومتابعة تنفيذ هذه التوصيات حتى تستقر فى التطبيق العملى فيتم تعديل المعيار على ضوئها إذا لزم الأمر ذلك.

١١- توحيد الجهود المبذولة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومن قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، علماً بأن مجلس معايير المحاسبة المالية يعتبر عضواً فى المجموعة الاستشارية للجنة معايير المحاسبة الدولية منذ عام ١٩٨١م، ومع ذلك فإنه يتضح عدم وجود تنسيق بينهما بالصورة المرغوبة حيث قام مجلس معايير المحاسبة المالية باصدار المعيار (١٠٧) فى عام ١٩٩١ وهو خاص بالافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، ثم قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية باصدار المعيار (٣٩) في عام ١٩٩٩م وهو خاص أيضاً بالاعتراف والافصاح عن الأدوات المالية (القيمة العادلة).

١٢- ضروره التزام اللجنة الدولية الواحدة المقترح تشكيلها واللجان الاقليمية المنبثقة عنها بمعايير جودة المعلومات المحاسبية عند اصدار المعايير المحاسبية خاصة المعايير المختصة بالقيمة العادلة، حيث أن قياس القيمة العادلة لبعض العناصر دون البعض الآخر والافصاح عن ذلك في صلب القوائم المالية يؤدى إلى وجود معلومات لا تتوافر فيها خاصية التجانس والتى يترتب عليها عدم توافر خاصية القابلية للتجميع الرياضى وخاصية القابلية للمقارنة مما يعيب المعلومات المحاسبية بعيوب جوهرية[١].

وأخيراً يوصى الباحث بضرورة إجراء المزيد من البحوث فى هذا المجال الخصب لتطوير وتوحيد المعايير القائمة لقياس القيمة العادلة والافصاح عنها ليس فقط لجزء من الأدوات المالية كما هو قائم حالياً وإنما لكافة عناصر القوائم المالية لتوفير معلومات تتوافر فيها معايير جودة المعلومات المحاسبية لتساهم فى ترشيد القرارات الاقتصادية سعياً نحو الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية قدر المستطاع مساهمة من المحاسبة فى زيادة رفاهية الانسان باعتباره الوسيلة والهدف فى نفس الوقت.

1-See, e.g:

- Snavely, Haward J., Accounting Information Criteria, The Accounting Review, April, 1967, pp. 223-232.

- د. فهيم صالح لوندى، مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات، المحاسب القانونى العربى، العدد ١٠٧، يوليو - أغسطس ١٩٩٨م، المجمع العربى للمحاسبين القانونيين ، عمان، ص٢٨-٣٢ .

المراجع

لقد تم ترتيب جميع المراجع طبقاً لتسلسل ورودها فى متن البحث سواء كانت كتباً أو دوريات أو تقارير أو نشرات أو غير ذلك.

أولاً - المراجع العربية

أ- مراجع أساسية

١- المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن (IASC)، المعيار المحاسبى الدولى الثانى والثلاثون، الأدوات المالية: الإفصاح والعرض، من منشورات المجمع العربى للمحاسبين القانونيين ، عمان ، ٢٠٠٠م.

٢- ـــــــــــــــ، المعيار المحاسبى الدولى التاسع والثلاثون، الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.

٣- المعايير المحاسبية، المعيار رقم (١٥) المحاسبة والافصاح عن المنح والمساعدات الحكومية، المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين، القاهرة، ١٩٩٢م.

٤- ـــــــــــــــ، المعيار رقم (١٩)، المحاسبة عن الاستثمارات.

٥- ـــــــــــــــ، المعيار رقم (٢٠)، الاعتراف بالايراد.

٦- المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن (IASC)، المعيار المحاسبى الدولى رقم (٣٠)، الافصاح فى القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، من منشورات المجمع العربى للمحاسبين القانونيين، عمان، ٢٠٠٠م.

٧- البنك المركزى الأردنى، التقرير السنوى الثامن والثلاثون ٢٠٠١م.

٨- التقارير السنوية لبنوك العينة لعام ٢٠٠٠م.

٩- التقارير السنوية لبنوك العينة لعام ٢٠٠١م.

١٠- بنك الاسكان للتجارة والتمويل، التقرير السنوى السابع والعشرون، ٢٠٠٠م.

١١- ـــــــــــــــ، التقرير السنوي الثامن والعشرون، ٢٠٠١م.

١٢- البنك العربي، التقرير السنوى الحادى والسبعون، ٢٠٠٠م.

١٣- ـــــــــــــ، التقرير السنوى الثانى والسبعون، ٢٠٠١م.

١٤- البنك الأهلى الأردنى، التقرير السنوى الخامس والأربعون، ٢٠٠٠م.

١٥- ـــــــــــــ، التقرير السنوى السادس والأربعون ، ٢٠٠١م.

١٦- بنك الصادرات والتمويل، التقرير السنوى الخامس، ٢٠٠٠م.

١٧- ـــــــــــــ، التقرير السنوى السادس، ٢٠٠١م.

١٨- د. فهيم صالح لوندى، مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات، المحاسب القانونى العربى، العدد ١٠٧، يوليو - أغسطس ١٩٩٨م، المجمع العربى للمحاسبين القانونيين

ب- مراجع أخرى ومصادر إضافية

١- بورصة عمان، سوق الأوراق المالية، النشرة الاحصائية الشهرية، العدد ٩٦، ديسمبر ٢٠٠٠م.

٢- ـــــــــــــ، العدد ١٠٨، ديسمبر ٢٠٠١م.

٣- قانون البنك المركزى الأردنى، قانون رقم ٢٣ لعام ١٩٧١م، والمعدل بالقانون ١٦ لسنة ٩٢، الجريدة الرسمية ، العدد رقم ٣٨١٧ فى ١ / ٤ / ١٩٩٢م.

٤- قانون البنوك، قانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠م، الجريدة الرسمية، العدد رقم ٤٤٤٨ فى ١ / ٨ / ٢٠٠٠م.

٥- د. عبد الله عبد المجيد المالكى، الموسوعة فى تاريخ الجهاز المصرفى الأردنى، البنك المركزى الأردنى والسياسية النقدية، المجلد (١)، ١٩٩٦م.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Financial Accounting standards Board (FASB), Statement of financial Accounting Standards No. 33, Financial Reporting and Changing Prices, FASB, 1979.

2- _____, Statement of Financial Accounting Standards No. 82, An Amendment of FASB No. 33, FASB, 1984.

3-_____, Statement of Financial Accounting Standards No. 89, Financial Reporting and Changing Prices, FASB, 1986.

4- _____, Statement of financial Accounting Standards No. 107, Disclosures about Fair Value of Financial Instruments, FASB, 1991.

5- Nelson, Karen K., Fair Value Accounting for Commercial Banks: An Empirical Analysis of SFAS No. 107, The Accounting Review, April 1996.

6- Bernard, V., Capital Markets Research in Accounting during the 1980's: A critical review In University of Illinois Golden Jubilee Symposium, 72-120, edited by T. Frecka Champaign, IL,1989.

7- Barth, Mary E., Fair Value Accounting: Evidence from Investment Securities and the Market Valuation of Banks, The Accounting Review, January 1994.

8- _____, et al., Fair Value Accounting: Effects on Bank's Earnings Volatility, Regulatory Capital, and Value of contractual Cash Flows, Working Paper Harvard Business School, Boston, MA., 1993.

9- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), Reporting by financial Institutions of Debt Securities Held As Assets. Proposed Statement of Position, N.Y., 1990.

10- Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Standards No. 115, Accounting for certain Investments in Debt and Equity Securities, FASB, 1993.

11- Barth, Mary E., et al., Value - Relevance of Banks' Fair Value Disclosures under SFAS No. 107. The Accounting Review, October 1996.

12- Brown, Howard, et al., Price level Accounting Through Standard costing , Midwestern Regional Meeting of the American Accounting Association, Chicago, Illinois, April 19-21,1990.

13- Liu, chi-chun, et al., Differential Valuation Implications of Loans Loss Provisions Across Banks and Fiscal Quarters, The Accounting Review, Jan. 1997.

14- Fairfield, Patricia M., et al., Accounting classification and the predictive content of Earnings. The Accounting Review, July 1996.

15- Wahlen, James M., The Nature of Information in Commercial Bank loan loss Disclosures, The Accounting Review, July 1994.

16- Schrand, Catherine M., The Association Between stock-Price Interest Rate Sensitivity and Disclosures about Derivative Instruments, The Accounting Review , Jan. 1997.

17- Snavely, Haward J., Accounting Information Criteria, The Accounting Review, April, 1967.

ملخص البحث

المحاسبة عن القيمة العادلة فى البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية

دراسة تطبيقية فى المملكة الأردنية الهاشمية

يعتبر موضوع المحاسبة عن القيمة العادلة والافصاح عنها من الموضوعات الحديثة نسبياً والتى تستحق المزيد من الدراسة والبحث، ونظراً لأهمية هذا الموضوع فقد صدرت بخصوصه عدة معايير سواء من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أو من لجنة معايير المحاسبية الدولية (IASC).

وقد تناول الباحث هذا الموضوع مع التطبيق على قطاع البنوك التجارية بالأردن فى ثلاثة مباحث على النحو التالى:-

المبحث الأول - وقد خصص لدراسة مفهوم القيمة العادلة والمحاسبة عنها، وقد تم فى هذا المبحث تأصيل مفهوم القيمة العادلة، وتحديد المقومات الأساسية لقياسها، وكذلك دراسة وتحليل المحاسبة عن القيمة العادلة والانتقادات الموجهة إليها، والأراء المؤيد والمعارضة لها، وأهم المعايير التى صدرت لتنظيمها.

المبحث الثانى - وقد خصص لدراسة متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للافصاح عن القيمة العادلة، وقد تم تحديد أهم متطلبات الافصاح عنها طبقاً للمعايير التى تناولتها مع التركيز على متطلبات المعيار (٣٩) والصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية نظراً لأن البنوك التجارية فى الأردن تلتزم بتطبيقه، كما تم فى هذا المبحث أيضاً تحديد أهم الطرق المستخدمة فى قياس القيمة العادلة والاعتبارات الخاصة التى يجب مراعاتها عند الافصاح عنها.

المبحث الثالث - وقد خصص للمحاسبة عن القيمة العادلة والافصاح عنها فى البنوك التجارية الاردنية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، وقد تم اختيار عينة البنوك بحيث تمثل البنوك الكبيرة والمتوسطة وكذلك الصغيرة الحجم من حيث رأس المال المدفوع ، هذا وقد تبين من دراسة المعلومات المنشورة بالتقارير المالية لهذه البنوك للسنتين ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١م أن جميع بنوك العينة تلتزم بتطبيق المعيار (٣٩) باستثناء بعض الملاحظات التى وردت فى متن البحث، وقد تم اختيار هاتين السنتين نظراً لأن سنة ٢٠٠٠م هى السنة التى تسبق مباشرة سنة تطبيق المعيار المشار إليه، وتم اختيار سنة ٢٠٠١م لأنها السنة التى بدأت فيها البنوك بتطبيق المعيار (٣٩) اعتباراً من ١ / ١ / ٢٠٠١م.

ABSTRACT

Fair Value Accounting for Commercial Banks And It's Disclosure According To International Accounting Criteria

An Empirical Study In Jordan

The principle aim of this research is to study fair value accounting for commercial banks and it's disclosure according to international accounting criteria. This research includes also an emprical study in Jordanian commercial banks.

The study has been divided into three chapters as the following:

Chapter one:

Fair Value Accounting and It's Concept.

The study in this chapter includes two branches:

1- The concept of fair value.

2- Fair value accounting .

Chapter two:

Fair Value Disclosure Requirements According to International Accounting Standards.

The study in this chapter includes six branches:

1- Introduction.

2- Related Prior studies .

3- SFAS No. 30, No. 32 requirements.

4- SFAS No. 39 and fair value.

5- SFAS No. 39 Fair Value measurement.

6- SFAS No. 39 Fair Value disclosure.

Chapter three:

Fair Value Accounting and Disclosure In Jordanian Commercial Banks of two Years: 2000 & 2001.

The study in this chapter consists of the following elements:

1- Accounting Standards in the year 2000.

2- Accounting Standards in the year 2001.

3- Fair Value Accounting and Disclosure of two years 2000 & 2001 in the following Jordanian Banks:

3.1- The Housing Bank for Trade & Finance.

3.2- The Arab Bank.

3.3- The Jordan National Bank.

3.4- The Export & Finance Bank.